وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

Mohamed Boudiaf University of M'sila

Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences

Department of financial sciences and accouting

العنوان:

دور تحليل القوائم المالية على الأداء المالي

– دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وجباية معمقة

من اعداد الطالبين:– حبوش يوسف

– حفصي سمير

أمام لجنة المناقشة المكونة من

أعضاء اللجنة	الرتبة	الجامعة	الصفة
أ.د قاسمي السعيد	أستاذ	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	رئيسا
أ.د غزي محمد العربي	أستاذ	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	مشرف ومقررا
د حميدي أحمد سعيد	أستاذ محاضر أ	جامعة محمد بوضياف بالمسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

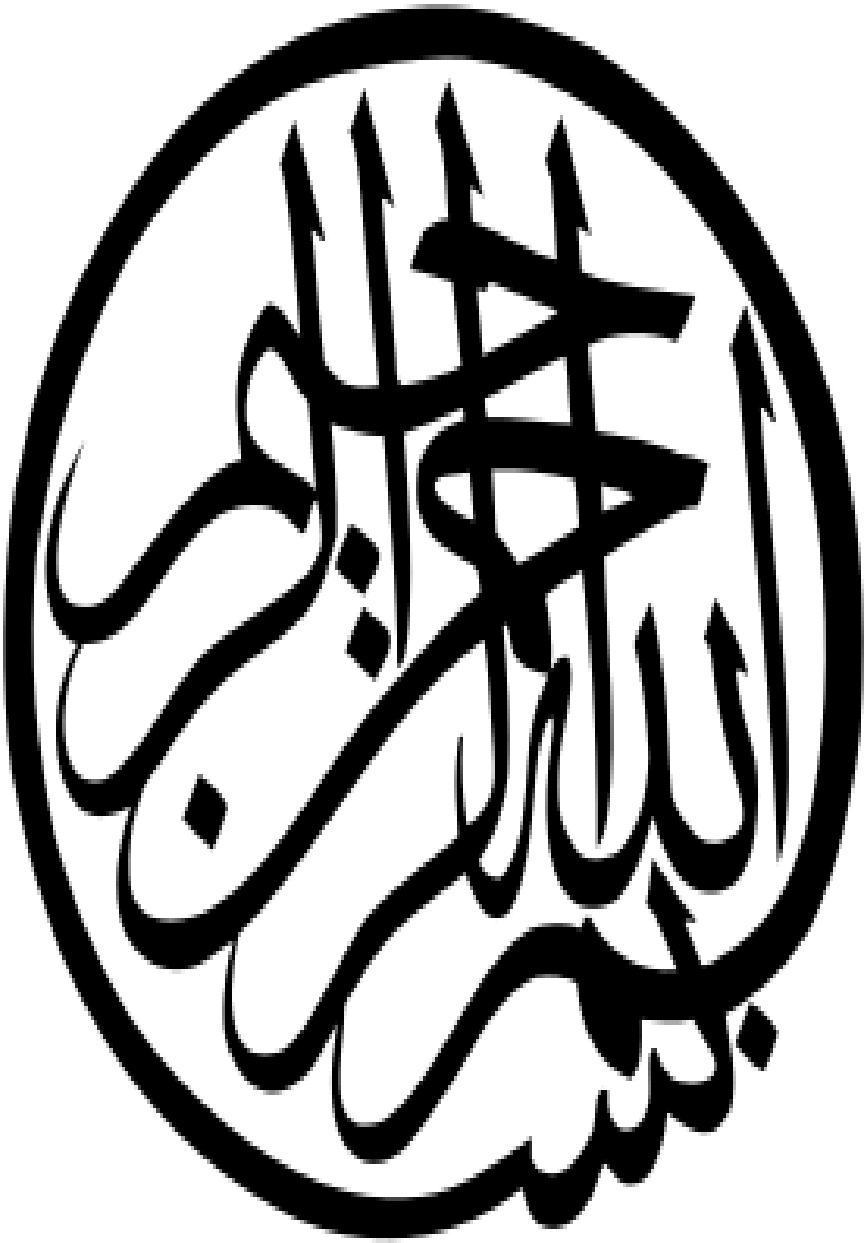
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم" صدق الله العظيم

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لايشكر الله

نشكر الله عز وجل ونحمده على منحه لنا القوة والإرادة للقيام بهذا العمل المتواضع ونسأله التسديد والتثبيت.

بأسمى معاني الشكر والتقدير والاحترام نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف

" **غزي محمد العربي** "

على مجهوداته التي بذلها معنا وتوجيهاته القيمة التي أمدنا بها في سبيل نجاح هذا العمل، كما لا ننسى ان نشكر مسيري مؤسسة مطاحن الحضنة

– المسيلة– الذين لم يبخلوا علينا بوقتهم ومعلوماتهم.

والى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر المسبق للجنة المناقشة لتفضلهم القراءة وتقييم هذه المذكرة

الاهداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين أهدي ثمرة جهدي هذا:

إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه ..... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي .... "**أمي**".

إلى من علمني النجاح والصبر ..... إلى من علمني العطاء بدون انتظار .... "**أبي**". ادعوا الله أن يطيل في عمرهما

إلى "**أخي**" و"**اخواتي** "حفظهم الله لي إلى من جمعني بها القدر "**الزوجة الكريمة**"

التي شاركتني تعب إنجاز هذا العمل المتواضع الى "**اولادي**" الاعزاء حفظهم الله وإلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

حبوش يوسف

الاهداء

إلى **أمي** رعاها الله

إلى روح **أبي** الغالي رحمة الله عليه

إلى **اخوتي واخواتي** حفضهما الله الى **الزوجة** الكريمة **وولدي**

رزقهما الله الصحة والعافية

إلى كل من أعانني بكلمات التشجيع

إلى أساتذتي

إلى كل زملائي

إلى كل من علمني حرفا

أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من المولى

عز وجل أن يجد القبول والنجاح

حفصي سمير

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع دور تحليل القوائم المالية على الأداء المالي، لما تكتسبه هذه القوائم المالية من أهمية في إعطاء الصورة الصادقة باعتبارها مخرجات النظام المحاسبي المالي، وعنصر فعال في تقييم الأداء المالي، ويهدف هذا الموضوع من خلال المنهج الوصفي التحليلي إلى محاولة التعرف والاحاطة بالقوائم المالية وإبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية محاولين اسقاطها في الجانب التطبيقي على مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة وقد أظهرت نتائج الدراسة أن التحليل المالي يقوم على: فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترات ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة محل الدراسة من أجل اتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية: القوائم المالية، التحليل المالي،الاداء المالي، أدوات التحليل المالي.

Résumé:

Cette étude examine analyse des états financiers sur la performance financière, soulignant leur importance en tant que produits du système comptable financier et outils essentiels d'évaluation de la performance. À travers une approche descriptive analytique, elle vise à comprendre les états financiers, mettant en lumière l'utilisation des outils d'analyse financière pour évaluer la performance d'une entreprise économique. L'application pratique concerne l'entreprise Moulin El Hadna à M'Sila. Les résultats montrent que l'analyse financière repose sur l'examen des états financiers passés pour évaluer la situation financière actuelle, identifier les forces et faiblesses de l'entreprise, et prendre des mesures correctives pour atteindre les objectifs fixés.

Mots-clés: états financiers, analyse financière, performance financière, outils d'analyse financière.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الواجهة	/
البسملة	/
شكر وتقدير	/
الإهداء 01	/
الإهداء 02	/
الملخص	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الجداول	/
مقدمة	أ
الفصل الأول: عموميات حول القوائم المالية	
تمهيد	**08**
المبحث الأول: ماهية القوائم المالية	**09**
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية	**09**
المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية	**11**
المبحث الثاني: أساسيات حول القوائم المالية	**12**
المطلب الأول: مستخدمو القوائم المالية	**12**
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في القوائم المالية	**14**
المبحث الثالث: عرض وتحليل القوائم المالية	**14**
المطلب الأول: عرض القوائم المالية	**15**
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية	**33**
خلاصة الفصل:	**38**
الفصل الثاني: الأداء المالي ومؤشرات تقييمه	
تمهيد:	**40**
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي	**41**

المطلب الأول: مدخل إلى الأداء.	**41**
المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي	**44**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي	**46**
المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي	**48**
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي	**48**
المطلب الثاني: القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي	**49**
المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي:	**50**
المبحث الثالث: ادوات تقييم الأداء المالي.	**52**
المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي	**52**
المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية	**58**
خلاصة:	**68**
الفصل الثالث: دراسة حالة للمؤسسة الاقتصادية مطاحن الحضنة بالمسيلة	
تمهيد:	**70**
المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة	**71**
المطلب الاول: التعريف بمطاحن الحضنة وأهدافها	**71**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة	**72**
المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة (2022-2023)	**77**
المطلب الأول: عرض ميزانية مطاحن الحضنة بالمسيلة	**77**
المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2022-2023)	**80**
المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة	**82**
المبحث الثالث: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة.	**84**
المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية	**84**
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية	**87**

خلاصة الفصل	**93**
خاتمة	**95**
قائمة المصادر والمراجع	**99**
الملاحق	**101**

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	**جدول الميزانية جانب الأصول**	**18**
02	**جدول الميزانية جانب الخصوم**	**19**
03	**جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)**	**22**
04	**جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)**	**23**
05	**جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)**	**29**
06	**جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)**	**30**
07	**جدول تغير الأموال الخاصة**	**31**
08	**جدول جانب الاصول لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة**	**79**
09	**جدول جانب الخصوم لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة**	**80**
10	**جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة حسب الطبيعة**	**82**
11	**جدول الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول**	**83**
12	**جدول الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم**	**83**
13	**جدول تطور رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة**	**84**
14	**جدول أنواع رأس المال العامل لمطاحن الحضنة.**	**85**
15	**جدول إحتياجات رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن**	**86**

	الحضنة.	
16	جدول كيفية حساب النتيجة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة.	87
17	جدول نسب السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة.	88
18	جدول نسب الربحية لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة.	89
19	جدول نسب النشاط لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة.	90
20	جدول نسب المديونية لمؤسسة مطاحن الحضنة.	91

مقـدمة عامة

توطئة:

في عالم الأعمال المعاصر، تلعب المعلومات المالية دورًا حيويًا في اتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية، وتعتبر القوائم المالية من أهم الأدوات التي تُمكّن المؤسسات من تقديم صورة دقيقة وشاملة عن وضعها المالي بحيث تعكس هذه القوائم أداء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وتساعد المستثمرين، والمحللين الماليين، والمديرين في تقييم الحالة المالية واتخاذ قرارات مبنية على بيانات موثوقة.

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير القوائم المالية على الأداء المالي وسنتطرق الى كيفية تأثير عناصرها، على تحديد مدى قوة أو ضعف الأداء المالي كما سنبحث في العلاقة بين دقة وشفافية القوائم المالية وتحسين الأداء المالي على المدى الطويل.

ونسعى إلى توضيح الأهمية الكبيرة للقوائم المالية في بناء استراتيجيات مالية ناجحة، وتقديم توصيات لتحسين استخدامها في تقييم الأداء المالي.

نأمل أن يساهم هذا البحث في تعزيز فهم العلاقة بين القوائم المالية والأداء المالي للمؤسسات، ويساعد في تحسين ممارسات إعداد التقارير المالية لتعزيز الشفافية والكفاءة في بيئة الأعمال.

أولا: إشكالية البحث:

وعلى ضوء ما سبق يمكننا دراسة ومناقشة الإشكالية المطروحة كالآتي:

ما دور التحليل المالي للقوائم المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ✓ مامدى أهمية تحليل القوائم المالية بالنسبة للمؤسسات؟
- ✓ كيف تتم عملية تقييم الأداء المالي؟
- ✓ كيف يساهم التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة؟

وكإجابة على الاسئلة المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- ✓ يعتبر التحليل المالي السبيل الرئيسي لتقييم وضعية المؤسسة.

- ✓ يتم تقييم الأداء المالي في جمع البيانات وتحليلها واجراء عملية التقييم واتخاذ القرار المناسب وتحديد المسؤوليات.
- ✓ من خلال التحليل المالي للقوائم المالية يمكن تقييم الأداء المالي.

ثانيا: أهمية الدراسة:

للموضوع الذي سيتم معالجته أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة الاقتصادية فهو يبين لهم:

- ✓ بيان مدى أهمية القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وتحسينه.
- ✓ أهمية التقييم المالي ومدى انعكاسه في تدعيم المركز المالي للمؤسسة ثم المساهمة في تحسين أدائها المالي.
- ✓ التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية، وإبراز مدى أهميته كأداة لتقييم وتحسين الأداء المالي.

ثالثا: أهداف الدراسة:

- ✓ تحليل تأثير القوائم المالية على الأداء المالي للمؤسسات
- ✓ تقييم مدى دقة وفعالية القوائم المالية في تقديم صورة واضحة عن الحالة المالية للمؤسسة
- ✓ تقديم توصيات لتحسين استخدام القوائم المالية في تقييم الأداء المالي.

رابعا: دوافع اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع لعدة اعتبارات ذاتية وموضوعية أهمها:

- ✓ الميول الشخصي لمواضيع التحليل المالي.
- ✓ ارتباط الموضوع بطبيعة تخصصنا وتوسيع معرفتنا في مجال المالية والمحاسبة.
- ✓ محاولة معرفة الخلفيات النظرية لكيفية إعداد وعرض القوائم المالية.
- ✓ أهمية الموضوع لدى مسيري المؤسسات الاقتصادية والأطراف المهتمة بالقوائم المالية.

خامسا: منهج الدراسة:

في إطار الإجابة على الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري لدراسة مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع من خلال تقديم القوائم المالية، والمفاهيم المرتبطة بتقييم الأداء المالي، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف المتغيرات والمؤشرات المستخدمة في التحليل المالي وذلك من خلال إجراء دراسة حالة في مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة ولإسقاط مختلف المفاهيم النظرية على الواقع العملي من الدراسة.

سادسا: دراسات سابقة:

- ✓ محمد رمزي جودي، أثر تطبيق معايير التقارير المالية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية (معيار المحاسبي الدولي رقم 01 عرض القوائم المالية)، 2014/2015، أطروحة دكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة الخضر خيضر بسكرة، تهدف هذه الأطروحة إلى تبيان أثر تطبيق معايير التقارير المالية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية وذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 المتعلق بعرض القوائم المالية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن معايير التقارير المالية الدولية تؤثر في عملية التقييم المالي من خلال التأثير على العناصر التي تتكون منها القوائم المالية وكذا من حيث طرق تقييم هذه العناصر وبالتالي التأثير في مؤشرات الأداء المالي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) يتقارب مع معايير التقارير المالية الدولية ومن شأن هذا النظام أن يساهم في تعزيز الممارسة المحاسبية في الجزائر.

- ✓ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي 2011/2012، مذكرة ماجستير في الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية على مؤسسة صيدال الأم، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن القوائم المالية التي يتم إعداده وفق النظام المحاسبي تخدم التحليل المالي للقوائم المالية، إذ تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

- ✓ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل ببسكرة)، 2001/2002، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الهدف من هذه الدراسة هو قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة

أن المؤسسة محل الدراسة استطاعت إنشاء القيمة لأصحابها، وهذا دليل على كفاءة مسيري المؤسسة، وأنهاتتمتع بأداء مالي جيد.

سابعا: حدود الدراسة:

وتشتمل ما يلي:

الحدود الزمنية: اقتصرت دراستنا لهذا الموضوع على الاعتماد على بيانات مالية ومعلومات مقدمة من طرف مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة الممتدة ما بين 2022-2023 أي على مدى سنتين

الحدود المكانية: تم حصر الدراسة التطبيقية على المؤسسة الاقتصادية مطاحن الحضنة بالمسيلة

الحدود الموضوعية: اقتصرت دراستنا على موضوع القوائم المالية وتأثيرها على الاداء المالي على مجموعة معينة من النسب والمؤشرات المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة

ثامنا: هيكل الدراسة:

لقد قمنا بتقسيم الموضوع محل البحث إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة عامة، محاولة منا الإلمام بكل الجوانب التي يمكن عن طريقها إيجاد أجوبة كافية للإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة تطرقنا من خلال المقدمة العامة إلى نطاق الدراسة محل البحث كتمهيد لطرح إشكالية رئيسية للبحث، والتي جاءت تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية، كما تضمنت المقدمة العامة مجموع الفرضيات التي يقوم عليها البحث إضافة إلى أهمية البحث وأهدافه، أسباب اختيار الموضوع المنهج المتبع وحدود الدراسة. أما في ما يخص فصول البحث فقد جاء الفصل الأول تحت عنوان "عموميات حول القوائم المالية" والذي تضمن ثلاث مباحث حاولنا من خلاله الإحاطة النظرية بكل ما يتعلق بالقوائم المالية حيث يتناول المبحث الأول ماهية القوائم المالية، فيما اختص المبحث الثاني بأساسيات حول القوائم المالية، وتطرقنا من خلال المبحث الثالث إلى عرض وتحليل القوائم المالية.

أما الفصل الثاني فقد قدم تحت عنوان " الأداء المالي ومؤشرات تقييمه" وجاء تقسيمه على شكل ثلاث مباحث يعالج المبحث الأول مفاهيم اساسية عن الأداء المالي بينما المبحث الثاني فتناولنا فيه تقييم الأداء المالي، فيما خصص المبحث الأخير في أدوات تقييم الأداء المالي.

أما الفصل الثالث فقد خصصناه ل " دراسة حالة للمؤسسة الاقتصادية مطاحن الحضنة بالمسيلة" متضمنا بدوره ثلاث مباحث حيث جاء في المبحث الأول نظرة عامة حول المؤسسة الاقتصادية مطاحن الحضنة، بينما المبحث الثاني تطرقنا من خلاله إلى عرض القوائم المالية للمؤسسة ، أما في المبحث الثالث قمنا بتحليل الوضعية المالية باستخدام المؤشرات المالية والنسب لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة بالاعتماد على مختلف القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة واخيرا الخاتمة التي تضمنت اهم التوصيات.

الفصل الاول

عموميات حول القوائم المالية

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.

المبحث الثاني: أساسيات حول القوائم المالية.

المبحث الثالث: عرض وتحليل القوائم المالية.

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي خطوة مهمة جدا للتخطيط المالي السليم، حيث أصبح واجبا على المدير المالي التعرف على المركز المالي للمؤسسة قبل التفكير في وضع الخطط المستقبلية، وتعتبر القوائم المالية مجموعة متكاملة حددها النظام المحاسبي المالي، والتي يتعين على جميع المؤسسات إعدادها، من أجل المتابعة المستمرة لكل التطورات المالية للمؤسسة، وانطلاقا مما سبق سوف نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.

المبحث الثاني: أساسيات حول القوائم المالية.

المبحث الثالث: عرض وتحليل القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون، المقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، فهاته القوائم تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات الناتجة عن نشاط المؤسسة خلال فترة مالية سابقة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

إن إعداد القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من المؤسسات قد ساهم بشكل كبير في نشر الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء، رغم ان القوائم المالية قد تبدو متشابهة بين بلد وآخر الى ان هناك فروقا بينهما تسببت فيها ظروف اجتماعية اقتصادية وقانونية مختلفة ادت الى استخدام تعاريف مختلفة لعناصر القوائم المالية.

أولا: تعريف القوائم المالية

هناك الكثير من التعاريف للقوائم المالية نذكر منها:

"القوائم المالية هي مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية والمالية التي تسمح بتقديم صورة عادلة عن الوضعية المالية، الأداء في خزينة المؤسسة في نهاية الدورة."[1]

تمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية .[2]

إذن القوائم المالية هي "عبارة عن المنتج النهائي للمحاسبة، حيث تتمثل في تقارير أو كشوفات تلخص قدرا كبيرا من البيانات والمعلومات لصالح أطراف عديدة داخل وخارج المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات معينة."[1]

---

[1] لزعر محمد سامي "**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة 2012/2011،ص35.

[2] زوينة بن فرج، "**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**"، اطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف 2013-2014، ص 46

ثانيا: خصائص القوائم المالية

من خلال ما سبق نستنتج أن القوائم المالية تتميز بعدة خصائص أهمها:[2]

1. **الملائمة:** ويقصد بها أن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة أو ارتباط بالقرار مع اتخاذه، أي أنها تؤثر على القرار المتخذ من جانب مستخدم المعلومات، للملائمة ثالثة خصائص ثانوية تتمثل في:

- أن تأتي المعلومات في الوقت المناسب، فتأخر الحصول على المعلومات يكون على حساب فائدتها فكلما تأخرت المعلومة كلما نقصت منفعتها.
- أن تتميز المعلومات بقيمة تغذية عكسية، أي بإمكانية التحقق من مدى صحة التوقعات السابقة، أي أن تساعد متخذ القرار أن يتحقق من صحة قراراته السابقة فيستمر فيها أو يقوم بتصحيح تلك القرارات إذا كان قرار اتخاذها في ذلك الوقت خاطئا.
- أن تتميز المعلومات بقيمة تنبؤية، أي أن تساعد متخذ القرار أن يحسن من احتمالات التوصل إلى تنبؤات صادقة عن نتائج الأحداث المتوقعة مستقبلا.

2. **الموثوقية:** تعني هذه الخاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات المقدمة، أي أن تجعل متخذ القرار يثق بها، ولتحقق ذلك يجب توافر ثالثة خصائص ثانوية:

- صدق المعلومات في تمثيل الظاهر موضع البحث، أي تطابق طبيعة العملية المالية مع أرقام المعلومة المقدمة عنها.
- الموضوعية أو قابلية التحقق، أي لو أن أي محاسب آخر، إذا أعاد عملية القياس المحاسبي، لتوصل إلى نفس النتائج ويتحقق ذلك بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق المقبولة عموما فالنتائج لن تكون مرتبطة بشخص المحاسب.
- الحياد، أي أن تكون المعلومات المحاسبية خالية من التحيز لمصلحة فئة معينة من المستخدمين، أي لا تغلب مصالح فئة معينة من المستخدمين على مصالح غيرها من الفئات.

3. **القابلية للمقارنة:** يقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة

---

[1] زين عبد المالك ،"**القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة ماجستير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس،2015/2014، ص24.

[2] زوينة بن فرج مرجع سابق تم ذكره ص 49.

في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات، ألنه يسمح بتقييم مركز ووضع المؤسسة المعينة مقارنة بالمؤسسات المماثلة تتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة لدى المؤسسات المختلفة في معالجة نفس العمليات ، كما ترتفع درجة قابلية المقارنة، وبالتالي فائدة المعلومات، عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية متتالية الأمر الذي يسمح بدراسة وتفسير التغيرات التي يتم رصدها.

4. **الثبات:** ويقصد بها مقارنة النتائج لنفس المؤسسة من فترة محاسبية أخرى، وهذا يتطلب من المؤسسة الثبات في إتباع نفس الطرائق المحاسبية.

ثالثا: أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها:[1]

1. تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول المركز المالي للمؤسسة، والأداء والتغيرات فيهما تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الاقتصادية.
2. تظهر القوائم المالية نتيجة أسلوب الإدارة في استخدام الموارد المتاحة.
3. تظهر القوائم المالية معلومات خاصة عن المؤسسة حول الأصول والالتزامات، حقوق المالك، الدخل والمصاريف، كما تشمل العوائد والخسائر والتدفق النقدي.
4. تساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدفق النقدي للمؤسسة في المستقبل.
5. تحقيق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية على كل حال ال توفر كافة المعلومات التي يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، ألن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة وال توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية

تظهر أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في العديد من النقاط أهمها:[2]

---

[1] بشير بن عيشي، عمار بن عيشي،"**معايير اعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني بالمركز الجامعي، سوق أهراس، يومي25 و 26 ماي 2010، ص19.

[2] مشري حسناء،"**دور وأهمية القوائم المالية في إتخاذ القرارات**"،مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008/2007 ص67.

أولا: أداة اتصال: تعتبر مهمة القوائم المالية في هذا المجال هي توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي بذلك تعتبر:

- وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها.
- وسيلة لربط عالقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك...الخ.
- وسيلة لتوفير المعلومات لمختلفة الأقسام المكونة للمؤسسة، العمال، المحللين والباحثين.

ثانيا: وسيلة في تقييم الأداء: تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها، واستعمالها الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فهي تستعمل في الحكم على:

- المركز المالي للمؤسسة.
- مدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة.
- كيفية استخدام موارد المؤسسة.

ثالثا: وسيلة في اتخاذ القرارات اللازمة: في هذا الإطار تساعد القوائم المالية الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة معها المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة حيث:

- تستعمل في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل.
- تستعمل من الأطراف الأخرى التي تربطها عالقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين، العملاء والبنوك في توجيه مستقبل علاقاتهم معا.

المبحث الثاني: أساسيات حول القوائم المالية

تقوم القوائم المالية بتزويد الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة بمختلف المعلومات التي تحيط بجوانب نشاطها ومن خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى مستخدمو القوائم المالية والعوامل التي تؤثر فيها وأهم حدودها.

المطلب الأول: مستخدمو القوائم المالية

يمكن التمييز بين صنفين رئيسيين من مستخدمي القوائم المالية، الصنف الأول يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة مثل الملاك الحاليين والمرتقبين، وإدارة المؤسسة والمقرضين والموردين ومصلحة الضرائب والعاملين والمستهلكين، أما الصنف الثاني من المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة، مثل

المحللين الماليين، بورصة الأوراق المالية الهيئات المعنية بإصدار المعايير المؤسسات المتخصصة في نشر المعلومات المالية والنقابات العمالية وغيرهم والتي يمكن تقسيمها إلى:[1]

اولا: الإدارة: التحليل المالي يساعد الإدارة بشكل رئيسي في عملية التخطيط المالي والرقابة وتقييم الأداء، ففي مجال التخطيط فإن التحليل المالي يعتبر نقطة البداية في التخطيط المالي، وتمثل الموازنة التقديرية الشاملة، أما في مجال الرقابة وتقييم الأداء تستطيع الإدارة معرفة مستوى أدائها عن طريق مقارنة ذلك الأداء مع نظيراتها في الصناعة نفسها.

ثانيا:المستثمرين في المؤسسة: ويمكن تقسيمهم إلى:

أ- **المساهمين:** ومستشاريهم والذين يهتمون في قياس أداء أسهمهم وكذلك في تشكيل توقعات عن مستقبل هذا الأداء كما يهتم المساهمين بإدارة المؤسسة وقدرتها على السيطرة على مصادرها من أجل خدمة مصالح المساهمين.

ب-**حاملي السندات:** وهؤلاء يكونوا مهتمين بالعسر المالي للمؤسسة وأن هناك أمان كافي من أجل سداد ديونهم.

ج- **بعض المستثمرين الآخرين:** مثل البنوك والمؤسسات المالية، ويهتم هؤلاء بالدرجة الأولى بالحصول على دفعات القروض وبالفوائد ضمن الوقت المحدد لها.

ثالثا: المتعاملين مع المؤسسة: ويمكن تصنيف المتعاملين مع المؤسسة إلى:

أ- **المزودين:** ويهتم هؤلاء بالوضع المالي للمؤسسة تماما مثل حاملي السندات، فهم يريدون سداد ديونهم بأمان وضمان كافي.

ب- **الزبائن:** ويكونوا مهتمين بوضع المؤسسة المالي خاصة في حالة أنهم قاموا بالدفع المقدم ثمنا للبضائع أو للمنتجات وأصبحت المؤسسة في عسر مالي.

ج-**الموظفين و نقاباتهم:** وهؤلاء يكونوا مهتمين بالأمن الوظيفي والأجور والتفاوض على هذه الأخيرة، وبالتالي لابد لهم من الاعتماد على المعلومات المالية والمحاسبية للمؤسسة.

[1] عثمان مناحي "**دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية**" اطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008 ص ص 233،235.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في القوائم المالية

هناك العديد من العوامل المؤثرة في القوائم المالية من أهمها:[1]

1 **المنظمات المهنية:** ويتضح هذا الأثر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت لجنة المبادئ المحاسبية بإصدار الآراء المحاسبية، ويتبع ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة بوضع أهم المبادئ والإجراءات التي يجب إتباعها عند إعداد التقارير المالية.

2 **الجهات المشرفة على سوق الأوراق المالية:** حيث تلعب هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في إصدار المبادئ والمعايير المحاسبية الملزمة للشركات المساهمة التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية بنيويورك ، هذا إضافة إلى التزام هذه الشركات بتقديم القوائم المالية السنوية والدورية إلى هيئة تنظيم سوق الأوراق المالية لمراجعتها و التأكد من التزامها بالمبادئ المحاسبية.

3 **النظام الاقتصادي القائم:** حيث يتم الاعتماد على النظام المحاسبين في توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات الاقتصادية من المستثمرين والدائنين، وغيرهم، بينما يقوم النظام المحاسبي في الدول ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بتقديم المعلومات المحاسبية للمسؤولين عن برامج التنمية وخططه إعداد الإحصائيات اللازمة للتخطيط على المستوى القومي.

4 **التضخم و ارتفاع الأسعار** :حيث أدى انخفاض القوة الشرائية للنقود في كثير من بلدان العالم، إلى إعادة النظر في التقارير المالية للشركات المساهمة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة لتعكس الانخفاض المستمر في قيمة العملة.

5 **تدخل الدولة** :تقوم الدولة بدور رئيسي في الدول النامية لتطوير النظام المحاسبي، والقوائم المالية التي تتولى مراجعة إيرادات الدولة و مصروفها و مراجعة القوائم المالية للشركات التي تساهم فيها الدولة أو تضمن لها حد أدنى من الأرباح والتأكد من مدى تطبيقها للمبادئ المحاسبية السليمة.

[1] سليم بن رحمون، "**تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص ص77-78.

المبحث الثالث: عرض وتحليل القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية مصدرا رئيسيا للمعلومات والتي يمكن منها استخلاص النتائج المهمة، فهي أداة اتصال بين المؤسسة ومختلف المتعاملين معها، بهدف إمدادهم بالمعلومات الضرورية قصد استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية

يعتبر عرض قائمة المركز المالي وقائمة الدخل من الامور المهمة التي تقوم بها المؤسسات خلال سنتها المالية.

أولا: عرض قائمة المركز المالي (جدول الميزانية)

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المؤسسة بإعدادها من اجل تغطية حقوق ملكية المؤسسة وما عليها من التزامات.

1)تعريف قائمة المركز المالي (جدول الميزانية)

وهي إحدى القوائم المالية التي توضح المركز المالي للمؤسسة لفترة زمنية معينة، ويجب أن تكون الميزانية دائما متوازنة لان الأصول الإجمالية المستثمرة في النشاط الاقتصادي في أي مرحلة زمنية يجب أن تقابلها التزامات وحقوق ملكية مساوية لها.

الميزانية هي جدول ذو جانبين، بعد بتاريخ معين، ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة

وبالجانب الأيسر خصومها، أو هي صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد.[1]

تصف الميزانية مجموعة المعلومات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة.[2]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الميزانية وثيقة مالية تضم جانبين، الجانب المدين والمتمثل في الأصول يوضح استخدامات المؤسسة والجانب الدائن يتمثل في الخصوم يوضح مصادر أموال المؤسسة.

[1] عبد الرحمان عطية "**المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**" طي دار النشر جيطلي، الجزائر، 2010 10

[2] Eric Ducasse et autre, "**Normes comptables LAS/IFRS**", Bibliothèque royale de. Belgiqwe 2005, p17

2)أهمية الميزانية: تبرز أهمية الميزانية من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات لدائنها، وحق المالك في صافي أصول المؤسسة.

ويحقق إعداد جدول الميزانية العديد من المزايا منها:

أ- الوقوف على الحالة المالية للوحدة المحاسبية في لحظة زمنية معينة.

ب- توفير معلومات مفيدة لإعطاء صورة صادقة عادلة عن مدى قوة المركز المالي للمؤسسة.

ج- التعرف على هيكل التمويلي (مصادر الأموال) اللازمة لتمويل الاستخدامات.

د- الاستفادة منها في أغراض التحليل المالي واتخاذ القرارات لكافة الأطراف المستفيدة سواء كانت داخلية كالإدارة والعاملين أو خارجية كالمستثمرين والمقرضين والمدينون والدائنون وغيرهم.

هـ- كما تظهر أهمية الميزانية في مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي: [1]

✓ حساب معدلات العائد.

✓ تقييم هيكل برأس المال في المؤسسة.

✓ تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل الميزانية وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

3)مكونات الميزانية: تتكون الميزانية من جانبين هما:

أ- **الأصول:** "هي موارد اقتصادية تملكها المؤسسة أو خاضعة لسيطر تها لذلك تستخدم المؤسسة تلك الموارد في تنفيذ أنشطتها وتتصف جميع الأصول بصفة مشتركة، وهي قدرتها على تزويد المؤسسة بمنافع اقتصادية مستقبلية".

تتميز هذه الأصول بـ:

✓ وجود منافع اقتصادية مستقبلية لها، أي أن يكون للأصل القدرة على تزويد المؤسسة بالمنفعة وخلق تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.

[1] لزعر محمد ساسي، **مرجع سابق**، ص37.

✓ قدرة المؤسسة على التحكم في هذه المنافع، حيث تستطيع الحصول على ما تريد من الخدمات لنفسها وتمكين الغير منها.

✓ أن يكون هذا التحكم في المنافع قد نتج عن أحداث أو عمليات وقعت في الماضي.

تأخذ أصول الميزانية الشكل الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): جدول الميزانية جانب الأصول

الأصول	ملاحظة	N الإجمالي	N امتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
اصول غير جارية فارق بين الاقتناء –المنتوج الإيجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية اراضي مباني تثبيتات عينية اخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجريان جازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضوع معادلة مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات اخرى مثبتة قروض واصول مالية اخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الاصل					
مجموع الاصل غير الجاري					
اصول جارية مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن					

المديونون الاخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة اخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الاموال الموظفة والاصول المالية الجارية الاخرى الخزينة					
مجموع الاصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ ،25/03/2009 ص.28

من خلال الجدول نلاحظ أن عناصر الأصول تبوب في الميزانية على النحو التالي:

✓ **الأصول الجارية:** وهي الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة، وتشمل النقد، المدينون وأوراق القبض، البضاعة، المصروفات المدفوعة مقدما.....،إلخ.

✓ **الأصول غير الجارية:** وهي الأصول التي يقتنيها المؤسسة للاستعانة بها على أداء خدماتها، أو تسهيل القيام بعملياتها التجارية، وليس العادة بيعها وتشمل الأراضي، المباني والآلات، الأسهم والسندات.

ب-الخصوم: وهي التي تمثل في لحظة زمنية معينة تلك الموارد ورؤوس الأموال الموضوعة تحت تصرف المشروع أو المؤسسة، وتنشأ عموما نتيجة التزامات أو عقود قابلة للتنفيذ قانونيا بواسطة الدائن.

تتميز خصوم المؤسسة بعدة خصائص، أهمها:

✓ يتطلب الالتزام أن تقوم المؤسسة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدث معين أو في تاريخ معين.

✓ لا يمكن تفادي الالتزام.

✓ وقوع الحدث الملزم للمؤسسة في الماضي.

تأخذ خصوم المؤسسة الشكل الموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2):جدول الميزانية جانب الخصوم

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الاموال الخاصة			
راس مال تم اصداره			
راس مال غير مستعان به			
علاوات و احتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق اعادة تقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس الاموال خاصة اخرى/ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الاقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون اخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادرة بتاريخ25 ،03/2009/ ص.29

عناصر الخصوم تبوب في الميزانية في المجموعات التالية:

أ- **الخصوم الجارية:** وهي الديون التي تستحق السداد خلال سنة مالية واحدة مثل الدائنون وأوراق الدفع، والقروض قصيرة الأجل والبنك)سحب على المكشوف(والمصروفات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدما أو غير المكتسبة...،إلخ.

ب- **الخصوم غير الجارية:** وهي الديون التي تستحق السداد خلال فترة مالية تزيد عن سنة، مثل القروض طويلة الأجل، وقروض السندات، وأوراق الدفع طويلة الأجل، ...إلخ.

ج- **رؤوس الاموال الخاصة:** تعكس حقوق الملكية التزامات المؤسسة تجاه أصحابها، ويختلف تبويبها باختلاف الطبيعة والشكل القانوني للمؤسسة.

ثانيا: عرض قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج):

1. **تعريف جدول حسابات النتائج:** هو بيان يلخص أعباء وايرادات المؤسسة خلال السنة المالية الحالية لتبرز النتيجة الصافية إذا كانت مكسبا أو خسارة تمكن المعلومات الموجودة في قائمة الدخل كل المستثمرين والدائنين من تقييم الأداء السابق للمؤسسة فتساعد: [1]

المستثمرين: تقدير القيمة الاقتصادية للمؤسسة؛

الدائنين: تحديد احتمال استرداد حقوقهم بالمؤسسة.

ويحتوي جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة على ما يلي :

إنتاج السنة المالية هو عبارة عن رقم الأعمال مطروح منه تغير مخزونات المنتجات المصنعة ، وقيد التنفيذ و الانتاج المثبت، واعالات الاستغلال:

استهلاك السنة المالية وهو عبارة عن المشتريات المستهلكة مضاف إليها الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى.

القيمة المضافة للاستغلال وهو الفرق بين انتاج ، واستهلاك السنة المالية.

الفائض الاجمالي من الاستغلال وهو مجموع أعباء المستخدمين، والضرائب والرسوم المدفوعة النتيجة العملياتية وهي عبارة عن الفائض الاجمالي من الاستغلال مضاف اليه منتجات العمليات الأخرى

[1] وردة سعاد "**معايير المحاسبية الدولية IFRS IAS تداعيات وافاق تطبيقها على الاقتصاد الوطني**"، ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم السير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أم البواقي، ص 167.

واستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات مطروح منها الأعباء العملياتية الأخرى، والمخصصات والاهتلاكات والمؤونات النتيجة المالية وهي عبارة عن الفرق بين المستوحات والأعباء المالية:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية وهي عبارة عن الفرق بين أعباء ومنتجات الأنشطة العادية

النتيجة الغير عادية وهي الفرق بين العناصر الغير عادية للمنتجات والأعباء؛

النتيجة الصافية وهي الفرق بين النتيجة الصافية للأنشطة العادية والغير عادية.

2. **أنواع جدول حسابات النتائج:** يمكن تصنيف جدول حسابات النتائج إلى:

أ- **جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:** وفقا لهذا الأسلوب يتم تبويب الأعباء وتحليلها حسب طبيعتها مواد أولية، أجور ورواتب، والاهتلاكات...إلخ

ويظهر شكل جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3) :جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)

البيان	الملاحظة	N	N-1
رقم الاعمال تغيير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الانتاج المثبت اعانات الاستغلال			
انتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الاخرى			
استهلاك السنة المالية			
القيمة المضافة للاستغلال			
اعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
الفائض الاجمالي من الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى			

المخصصات للاستهلاكات والمؤونات			
النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
النتيجة المالية			
النتيجة العادية قبل الضرائب			
الضرائب الواجبة دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر غير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية – الاعباء(يطلب بيانها)			
النتيجة الغير العادية			
النتيجة الصافية المالية للسنة			
حصة الشركات الموضوعة موضوع المعادلة في النتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات العادية و قواعد سيرها ، الجريدة الرسمية ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ 2009/03/25، ص30.

ب- **جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:** وتصنف الأعباء وفق هذا الأسلوب حسب الوظيفة (تكلفة المبيعات، التكاليف الجارية ،الأعباء الإرادية ...إلخ)

ويظهر شكل جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (4) :جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات اخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاستهلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء الغير العادية المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية(1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية(1) حصة المجمع(1)			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ ،25/03/2009 ص.31

من خلال ما سبق نستنتج أن أهم عناصر جدول حسابات النتائج تتمثل في:

- ✓ **رقم الأعمال :** ويقصد بها المبيعات الصافية أي بعد طرح مردودات ومسموحات المبيعات منها خلال الفترة المالية بغض النظر عن كونها مبيعات نقدية أو آجلة.
- ✓ **كلفة المبيعات:** وهي عبارة عن ثمن وتكلفة المبيعات التي باعتها المؤسسة فعال خالل الفترة، ويمكن حسابها كما يلي:

صافي المشتريات + بضاعة أول المدة – بضاعة آخر مدة.

- ✓ **صافي المشتريات:** وهي المشتريات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة مطروحا منها مردودات ومسموحات المشتريات سواء نقدا أو بالأجل.
- ✓ **مصاريف البيع:** وهي كل المصاريف التي صرفتها المؤسسة على مبيعاتها خلال الفترة المحاسبية.
- ✓ **المصاريف العمومية و الإدارية:** و هي المصاريف التي ليس لها عالقة بمصاريف البيع، ولكن يتم صرفها على رواتب الموظفين وأجورهم.
- ✓ **أقساط الاهلاك:** ويقع عنصر الاهلاك ضمن المصروفات التشغيلية في المؤسسة التجارية، أما في المؤسسة الصناعية فيدخل ضمن حساب تكلفة البضاعة المباعة.
- ✓ **صافي الربح التشغيلي:** وهو الربح الذي تحققه المؤسسة عن عملها التشغيلي)الأساسي(دون إدخال مصاريف التمويل (الفوائد المدفوعة).

بالإضافة إلى العناصر التالية:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، بما يسمح تحديد النتائج الوسيطة.
- النواتج المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم و المدفوعات المماثلة.
- مخصصات الإهتلاكات وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول العينية.
- مخصصات الاهتلاك وانخفاض القيمة المرتبطة بالأصول الغير المادية.
- نتائج الأنشطة العادية.
- العناصر الغير عادية للنتائج والأعباء.
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- بالنسبة للشركات الأسهم، النتيجة الصافية للأسهم.

ثالثا: عرض قائمتي التدفقات النقدية وتغييرات حقوق الملكية

قبل الحديث عن طرق الإعداد والخطوات الواجب اتباعها لإعداد قائمتي التدفقات النقدية وتغييرات حقوق الملكية البد من الإشارة الى المعلومات والبيانات اللازم تو افرها لإعداد القائمتين.

عرض قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة):

تعريف قائمة التدفقات النقدية: "الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية، وهذا الجدول يقدم سيولة الخزينة من مداخيل ومخارج الموجودات المالية أثناء السنة المالية حسب مصدرها.[1]

"يهدف جدول سيولة الخزينة إلى إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد السيولة النقدية وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استخدام هذه السيولة، وهو ما يقدم مدخلات ومخرجات السيولة الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها باستعمال إحدى الطريقتين المباشرة وغير المباشرة".

"لوحة قيادة أمام قمة الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوئها القرارات الهامة والاستراتيجية كتغيير النشاط أو توسيعه، أو الانسحاب منه أو النمو أو غيرها".

تفيد المعلومات الواردة في قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) في خدمة الأمور الآتية:

- ✓ تقدير إمكانية المؤسسة على توليد نقدية عن عملياته المستقبلية.
- ✓ تقدير إمكانية المؤسسة على مواجهة التزاماته النقدية في المستقبل.
- ✓ تحديد أسباب الاختلاف بين صافي الربح وصافي التدفق النقدي.
- ✓ بيان أثر القرارات الاستثمارية والتمويلية التي تم اتخاذها خلال الفترة على تدفقاته النقدية

1) مكونات التدفقات النقدية: يتم تصنيف المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية تصنيفا ثلاثيا حسب أنشطة المؤسسة كما يلي:

[1]– Jean françois Bosquet, et autres, "**Normes LAS/AFRS que faut-il faire comment s'yapprendre**", 2eme édition organisation, Paris, 1993, p24

أ- **أنشطة تشغيلية:** تشمل الأثر النقدي للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الربح، أي الأثر النقدي لبنود قائمة الدخل:

- النقدية المقبوضة من مبيعات السلع والخدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق قبض)، وكذلك المقبوضات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات.
- النقدية المدفوعة لشراء البضاعة ودفع الرواتب والأجور وباقي المصروفات التشغيلية، وكذلك المدفوعات مقابل الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق الدفع) ومدفوعات فوائد القروض وسداد الضرائب.

ب- **أنشطة استثمارية:** تشمل عموما الأثر النقدي لعمليات الأصول طويلة الأجل:

- المقبوضات من الاستثمارات في الأوراق المالية (أسهم وسندات)، أو من بيع أصول ثابتة ملموسة أو غير ملموسة أو من عقود اقتراض لمؤسسات أخرى.
- المدفوعات مقابل زيادة الاستثمار في الأوراق المالية (أسهم وسندات) أو شراء أصول ثابتة ملموسة أو غير ملموسة أو منح عقود إقراض لمؤسسات أخرى أو سداد القروض.

ج- **أنشطة تمويلية:** تشمل عموما الأثر النقدي للالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية:

- المقبوضات من إصدار الأسهم(زيادة رأس المال)أو إصدار السندات أو أي مصدر تمويل آخر.
- المدفوعات في شكل توزيع الأرباح أو رد جزء من حقوق الملكية (تخفيض رأس المال) أو سداد القروض طويلة الأجل أنشطة غير نقدية هامة

3) الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة) وأهميتها:

أ- الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)

الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويدنا بمعلومات تفصيلية عن حركة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية، الناجمة عن الأنشطة المختلفة للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

بالإضافة إلى تزويدنا بمعلومات واضحة عن النشاطات الاستثمارية و التشغيلية و التمويلية خلال فترة معينة.

بمعنى أخر أن قائمة التدفقات النقدية توضح المبالغ المقبوضة والمدفوعة، وصافي التغير في النقد الناتج عن النشاطات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية للمؤسسة خلال فترة معينة، وعليه فان التدفقات النقدية تعطينا صورة واضحة عن الأمور التالية:

- ✓ مصادر النقد خلال فترة زمنية معينة.
- ✓ استخدامات النقد خلال فترة معينة.
- ✓ التغيير في ر صيد النقد خلال فترة معينة.

ب-أهمية قائمة التدفقات النقدية:

تظهر أهمية جدول سيولة الخزينة في إظهار بعض العناصر التي ال تتضمنها الميزانية وجدول حسابات النتائج أهمها:

- تحييد عناصر المصروفات غير النقدية (المحاسبية) وبشكل خاص الاستهلاك
- إظهار العمليات النقدية لمختلف النشاطات التي تمت داخل المؤسسة، وخلال السنة المالية.

4) إظهار صافي التغير في النقد في بداية الفترة وفي نهايتها، و توزيع بنود التدفقات النقدية على مجموعات مترابطة مما يساعد في توضيح كثير من الأمور المتعلقة بالوضع المالي للمؤسسة.

5) إعداد جدول تدفقات نقدية:

المعلومات اللازمة لإعداد قائمة التدفقات النقدية تؤخذ من الميزانيات المقارنة وجدول حساب النتائج الحالي، وكذلك البيانات الخاصة ببعض الصفقات المنتقاة بإتباع الخطوات التالية:

- تحديد النقدية المتولدة من العمليات أو المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.
- تحديد التغير (الزيادة أو التخفيض) في النقدية خلال الفترة.
- تسوية التغيير في النقدية مع أرصدة النقدية في بداية و نهاية الفترة.

ويتم إعداد جدول سيولة الخزينة بطريقتين:

أ- **الطريقة المباشرة:** وهي الطريقة التي تهدف إلى تقديم العناصر الرئيسية للتدفقات النقدية المقبوضة والمدفوعة (الزبائن، الموردين، الضرائب...إلخ) قصد الحصول على التدفق النقدي الصافي، ويتم مقارنة هذا التدفق مع النتيجة قبل الضريبة للسنة المالية.

يظهر جدول سيولة الخزينة وفق هذه الطريقة كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (05): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الانشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الاخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات من اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات من اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من الأنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			

تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب – ج) أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق لـ 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية و عرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 19 ، الصادر بتاريخ 2009/03/25، ص 35 .

ب– الطريقة غير المباشرة : هي الطريقة التي من خلالها يتم تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية من خلال استبعاد العمليات التي ليس لها أثر نقدي والتدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل .

يظهر جدول سيولة الخزينة وفق هذه الطريقة كما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (06): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N–1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الانشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: الاستهلاكات والارصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى			

نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة الغير متأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات من اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1) تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة لمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج) أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الاجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ ،25/03/2009 ص.36

عرض قائمة تغيرات الأموال الخاصة (جدول التغيرات في حقوق الملكية):

إن التغيرات الحاصلة على النقدية خلال السنة المالية وجب تبيانها من خلال قائمة تغييرات الأموال الخاصة وهذا من أجل معرفة السياسة التمويلية للمؤسسة

1- تعريف قائمة تغيرات الأموال الخاصة (جدول التغيرات في حقوق الملكية):

"يظهر من خلالها أي أحداث قد تطرأ على بنود رأس المال وحقوق المساهمين، والتي تعطي معلومات عن التغيرات التي تحدث أثناء السنة على رأس المال والأرباح المحتجزة والتوزيعات والاحتياطات".

تنتج أهمية قائمة تغيرات الأموال الخاصة من ربطها لحسابات النتائج والميزانية، فتفصح عن التغير الناجم عن حسابات النتائج متمثلا في صورة الأرباح أو خسارة الدورة المالية، وما ينجم عنه من تغير في الأرباح المحتجزة، كما تقوم برصد التيارات التي تؤثر على بنود الأموال الخاصة من أول دورة مالية وصولا إلى الأموال الخاصة في آخر الدورة.

تظهر قائمة تغيرات الأموال الخاصة(جدول تغير الأموال الخاصة) في الجدول التالي:

الجدول رقم(07): جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في						

حسابات النتائج						
الحصص المدفوعة						
زيادة رأس المال						
صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 هـ الموافق ل 26 يوليو 2008 ، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 ، الصادرة بتاريخ ،25/03/2009

من خلال الجدول نلاحظ أن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها عديدة أهمها:[1]

✓ النتيجة الصافية للسنة المالية.

✓ تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.

✓ المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.

✓ عمليات الرسملة الارتفاع، الانخفاض، التسديد...

✓ توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

-1 الأهداف الأساسية من المعلومات المتعلقة بتغيرات الأموال الخاصة: وتتمثل فيما يلي:

✓ تحديد مجموع النتائج الناتجة عن أنشطة المؤسسة خلال الفترة.

✓ تغير الأموال الخاصة بين تاريخي الإغلاق والذي يبين بصفة عامة هذه النتيجة.

✓ تغيرات الأموال الخاصة غير المرتبطة بالنتيجة، والمتمثلة في التعاقدات مع المساهمين وهي:

• تغيرات رأس المال الاجتماعي المحرر.

• زيادة الرأسمال النقدي المتتالي عن إصدار السهم.

[1] لزعر سامي، **مرجع سابق**، ص60.

• تحويل الالتزامات ألسهم.

• علاوة الإصدار، الإدماج والمساهمات.

• علاوات الإصدار الناتجة عن زيادة رأس المال النقدي، أو عن تحويل الالتزامات.

رابعا: عرض قائمة الإيضاحات الملحقة (جدول الملاحق).

الملحق هو وثيقة تلخيص، يعد جزءا من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية

وحسابات النتائج فهما أفضل، ويتم كلما اقتضت الحاجة للمعلومات المفيدة لقارئي الحسابات.[1]

يشتمل الملحق على معلومات تتضمن عدة نقاط أهمها:

القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وتحضير القوائم المالية.

المعلومات الإضافية لفهم قائمة الميزانية، حسابات النتائج، تدفقات الخزينة، وتغيرات الأموال الخاصة.

✓ المعلومات التي تخص الوحدات في حالة الشراكة، المؤسسات المختلطة، المؤسسات ألم وفروعها.

✓ المعلومات ذات الصيغة العامة أو المتعلقة ببعض العمليات الخاصة وذلك للحصول على الصورة الصادقة.

✓ يوجد عاملان أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات الواجب إظهارها في الملحق:

• عنصر ملائمة المعلومات.

• الأهمية النسبية.

يجب أن يحتوي الملحق فقط على معلومات ذات دلالة، تؤثر على أحكام مستعملي القوائم فيما يخص الذمة المالية، الوضعية المالية ونتيجة المؤسسة.

[1] ا معتصم دحر، "**أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS IAS بالجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IFRS IAS، جامعة سعد تحلب البليدة، ص 5.

1 المعلومات الملحقة بجدول الملاحق من أهمها:

✓ الالتزامات الطارئة، أحداث مهمة والتي تكون مخرجاتها غير مؤكدة.

✓ التقييم والسياسات المحاسبية، وهي توضيحات لطرق التقييم المستخدمة أو الافتراضات الأساسية المتعلقة بتقييم المخزون، طرق الاستهلاك، الاستثمارات في الشركات التابعة.

حالات تعاقدية، توضيحات لمحددات معينة أو تعهدات ملحقة بأصول معينة أو غالبا متعلقة بالمطلوبات.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية

يعتبر التحليل المالي تقنية من التقنيات التي تتطلب معرفة معمقة وخاصة وهي دوما في تطور مستمر ويعتبر من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية.

أولا : تعريف تحليل القوائم المالية

لقد تعددت تعاريف التحليل المالي للقوائم المالية تذكر منها:

يعرف التحليل المالي بأنه عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر و توقع ما سيكون عليه في المستقبل".

وهناك من عرفه ب عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم أداء المؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلا.[1]

ويمكننا تعريف التحليل المالي بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة".[2]

[1] سامي الباي "**دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة جامعة . خيضر بسكرة 2019/2018 ص 39.

[2] زهرة حسن العامري، "**أهمية النسب المالية في تقويم الأداء**"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستين 2007 العراق

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن: "التحليل المالي ما هو إلا دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملاكم وذلك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة"، وكذلك يمكن استخلاص أهمية التحليل المالي تكمن في :

– تقييم سياسات الاقتراض لدى الدولة

اكتشاف فرص جديدة للاستثمار

مساعدة الإدارة في وضع الأهداف، مما يعمل على المساهمة في إعداد الخطط المناسبة

التنفيذ النشاط الاقتصادي

تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة وطويلة الأجل.

ثانيا: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي

المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة، ويمكن ذكر أهم أهداف التحليل المالي فيما يلي:[1]

معرفة المركز المالي للمؤسسة؛

معرفة مركزها في قطاعها الذي تنتمي إليه ؛

مقارنة الوضعية المالية للوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات من نفس القطاع

المساعدة في اتخاذ القرارات المالية بأقل تكلفة وأعلى عائد؛ اقتراح سياسات مالية لتغيير الوضعية المالية والاستقلالية للمؤسسة؛ توجيه أصحاب الأموال الراغبين في الاستثمار في المجالات الاستثمارية المختلفة والعائد المتوقع لكل حال التحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض

[1] مبارك لسلوس،"**التسيير المالي**"، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 16.

لها المؤسسة نتيجة سياسة التمويل المعتمدة تحديد نسبة العائد المحقق على أموال الملاك في كل مؤسسة ودرجة المخاطرة المرفقة لها

ثالثا: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواع متعددة، يكمل بعضها الآخر، وهذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي يتم استنادا إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يأتي:[1]

.1 الجهة القائمة بالتحليل:

استنادا إلى الجهة القائمة بالتحليل المالي يمكن تبويب التحليل المالي إلى:

أ. التحليل الداخلي: ويقصد به التحليل المالي الذي يتم بواسطة موظف أو قسم أو إدارة أو أية وحدة تنظيمية أخرى تقع ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، مثل الإدارة المالية، قسم المحاسبة، قسم التدقيق وعادة ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ب التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات الخارجية ولتحقيق أهدافها، ومن أمثلة هذه الجهات، القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك البنوك المركزية والغرف الصناعية والغرف التجارية، ومدقق الحسابات الخارجي ... الخ...

وبالنسبة للبيانات المستخدمة فغالبا ما تعدها المؤسسات لهذه الجهات الخارجية دون المعرفة بأهدافها التفصيلية، ويكون حظ المحلل الخارجي قليلا في الحصول على بيانات دقيقة وشاملة، ويصعب الحصول على تعاون معديها في المؤسسات المالية.

2. الأسلوب المتبع في التحليل: تتعدد الأساليب المتبعة في التحليل المالي ومن أمثلتها:

أ. أسلوب التحليل بالنسب المالية

ب. أسلوب التحليل بالمقارنات

[1] أوراغ حولة، "**مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية**" رسالة ماستر، في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة – سنة 2015/ 2016، ص 5.

ج. أسلوب التحليل بالأرقام القياسية؛

د. أسلوب التحليل باستخدام الطرق الرياضية.

وهناك أساليب أخرى متعددة، وبشكل عام يعتمد اختيار أسلوب التحليل المالي على عوامل مختلفة منها العرض الذي يهدف إليه التحليل، ونطاقه، وحجم البيانات المالية، إضافة إلى الخبرة التي يتمتع بها المحلل المالي.

3 – البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناء عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته

بالزمن إلى :

أ– **التحليل الرأسي:** بمعنى أن تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي العناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، وإلى مجموع مجموعة جزئية منها، بمعنى انه يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على اساس كلي، وفي تاريخ معين، ويمكن وصفه بالثبات أو السكون كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في اكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينة يهتم بها المحلل المالي.

ب. التحليل الأفقي: يتمثل هذا النوع من التحليل في دراسة سلوك كل بند من بنود القوائم المانية بمرور الزمن أي تتبع حركة هذا البند زيادة أو نقصا بمرور الزمن، وبذلك فهو تحليل ديناميكي لأنه يبين التغيرات التي حدثت في فترة زمنية طويلة نسبيا.

4. التحليل بالنسب المالية:

تحليل النسب المالية من خلال ايجاد العلاقة بين متغيرين تربطهما خواص مشتركة للحكم على وضع أو نشاط معين من أنشطة المؤسسة وقد اكتسب أسلوب النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت هذه النسب من المؤشرات المالية الهامة التي يتم استخدامها من قبل المحللين الماليين في مجال توقع حالات الفشل المالي للمؤسسات.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل اتضح لنا أن القوائم المالية هي الخطوة الأخيرة في سلسلة خطوات المحاسبة المالية والهادفة إلى تصنيف وقياس أنشطتها الاقتصادية المختلفة خلال فترة معينة، ومن ثم عرضها على الأطراف المستفيدة منها لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة باختلاف مصالحهم الحالية أو المستقبلية.

تواجه الفئات المستخدمة للمعلومات المالية السنوية العديد من المشاكل الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود بعض نواحي القصور في هذه البيانات من حيث اشتمالها على المعلومات الملائمة، وهي تلك التي يحتاجها المستخدمون لاتخاذ قراراتهم المختلفة، وقد يكون سبب مثل هذا القصور تنوع الجهات المستخدمة للقوائم المالية، أو قد يكون بسبب عوامل أخرى أهمها تكلفة إعداد هذه المعلومات المالية أو تعارض المصالح فيما بين الادارة من جهة، والأطراف الخارجية الأخرى المستخدمة للمعلومات المالية من جهة أخرى.

وتبقى القوائم المالية لأي مؤسسة من أهم المؤشرات الرئيسية لتقييم أدائها المالي والحكم على سلامة وضعها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

الفصل الثاني

الأداء المالي ومؤشرات تقييمه

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: أدوات تقييم الأداء المالي.

تمهيد:

يعتبر مفهوم الأداء المالي وتقييم الأداء المالي من أكثر المفاهيم الاقتصادية شمولا، إذ ينطوي على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي مؤسسة، أما من الناحية العلمية فقد اهتمت جميع المؤسسات بهذا الموضوع ولقد سعت من خلالها لتحقيق أهدافها المتمثلة في الكفاءة والفعالية التي المثل عنصر عاما لاستمرارها وتحقيق أرباحها.

ومنه فان هذا الفصل يهدف إلى التعرف على الاداء المالي خصائصه وأهميته، بالإضافة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي، ومن ثم التعرف على تقييم الاداء المالي من حيث تعريفه وأهميته في المؤسسة مع ذكر القواعد الأساسية له ومراحله وأساسيات تقييمه ، ووصولا لهذا الهدف ثم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي.

المبحث الثالث: أدوات تقييم الأداء المالي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الأداء المالي

يحظى الأداء المالي في المؤسسات بكافة أنواعها باهتمام متزايد من قبل الباحثين والإداريين، سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، وهذا الاهتمام يرجع إلى البحث عن الأداء الجيد الذي يعتبر كمقياس للنجاح، ويعتبر الأداء المالي الأمثل هو السبيل الوحيد للحفاظ على البقاء واستمرارية المؤسسة ويعتبر أداة للحكم الموضوعي على كفاءة المؤسسة وعلى مدى تحقق الأهداف بفعالية.

وقبل التطرق إلى الأداء المالي لابد من تحديد مفهوم الأداء.

المطلب الأول: مدخل إلى الأداء.

بعد مفهوم الأداء من المفاهيم الجوهرية للمؤسسات الأعمال بصورة عامة والمنشآت بصورة خاصة لأنه من خلاله يمكن إعطاء صورة كاملة عن سر أنشطتها على المستوى الداخلي والخارجي وعليه سنتطرق إلى ما يلي:

أولا: مفهوم الأداء

يعرف الأداء بمدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وضبطها لتكاليفها وتحكمها فيه وقياس نتائجها، هذا التعريف ركز على جانب مهم وهو الكفاءة الذي يعطي العلاقة بين النتائج والأهداف المنتظرة في حين ذهب آخرون لاعتبار الأداء على أنه كل ما يتعلق بالكفاءة والفعالية والملائمة ولاشك أن تغيرات وتعقيدات المحيط أدت إلى النظر إلى الأداء ومكوناته نظرة أكثر عمقا بإضافة إلى الكفاءة والفعالية هناك الإنتاجية والتنافسية اذا فإن الأداء عبارة عن نتيجة وهو يتكون من

الكفاءة والفعالية الإنتاجية التنافسية.[1]

تتبلور أهمية الأداء فيما يلي:

- بعد الأداء مقياسا لقدرة الفرد على أداء عمله في الحاضر، وكذلك على أداء أعمال أخرى مختلفة نسبيا في المستقبل، وبالتالي يساعد في اتخاذ قرارات النقل والترقية.

[1] ربيع مسعود، "**دور القيادة في أداء المؤسسة الاقتصادية**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة جامعة محمد خيضر بسكرة 2005 – 2006) ،ص 91.

- غالبا ما يتم ربط الحوافز بأداء الفرد، وهذا يؤدي إلى اهتمام الفرد بأدائه لعمله ومحاولة تحسينه.
- يرتبط الأداء بالحاجة إلى الاستقرار في العمل، فإذا حدثت أية تعديلات في أنظمة الإدارة فإن العاملين ذوي الأداء المتدني يكونون مهددين بالاستغناء عن خدماتهم.

ثانيا: مكونات الأداء

يتكون مفهوم الأداء من ثلاث مكونات رئيسية هي الفعالية والكفاءة والإنتاجية أي أن المؤسسة التي تتميز بأداء أفضل هي التي تجمع بنين هذه العوامل وتسييرها بشكل جيد وعليه سنتطرق المفهوم هذه المكونات:

الأداء = الفعالية + الكفاءة

1. الفعالية:

وتعني تقارب النتائج المحصلة مع الأهداف المسطرة، فالمسؤول الفعال هو ذلك المسؤول الذي يتمكن من الوصول الى الأهداف ويحققها في الآجال المحددة وعليه فان الفعالية تمثل القدرة على تحقيق الأهداف مهما كانت الإمكانيات المستخدمة في ذلك.

من هنا يتبين أن الفعالية هي مسالة تحقيق النتائج مهما كانت المجهودات التي بذلت للوصول اليها، فالمهم في الفعالية هو النتائج وليس النشاطات او الجهود المبذولة لذلك ينظر للفعالية من زاوية الأهداف الموضوعة وليس الموارد المستخدمة، فاذا حققت المؤسسة معدلات الأرباح التي سطرتها كانت فعالة، وإذا قام العامل بإنتاج عدد الوحدات المطلوبة منه أيضا كان فعالا، وإذا حقق مدير التسويق خطة البيع والتسويق في الوقت المناسب كان فعالا .... الخ لذا فان مفهوم الفعالية يحاول الإجابة على السؤال التالي هل المؤسسة تحقق أهدافها بطريقة مرضية سواء على المستوى الكي او النوعي ام لا؟.[1]

2. الكفاءة:

هي القدرة على القيام بالعمل المطلوب بقليل من الإمكانيات، والنشاط الكفء هو النشاط الأقل تكلفة نستنتج من هذا التعريف ان الكفاءة ترتبط بتحقيق ما هو مطلوب بشرط تدنية التكاليف (أي

[1] القريشي محمد "**التغيير التكنولوجي وأثره على أداء المؤسسات الاقتصادية من منظور بطاقة الأداء المتوازن**"، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة بسكرة2014/2013، ص 44.

استعمال مدخلات أقل كما تعرف الكفاءة على انها الاستخدام الامثل للموارد المؤسساتية بأقل تكلفة ممكنة بدون حصول أي هدر يذكر.[1]

ثالثا: العوامل المؤثرة في الأداء

هناك العديد من العوامل المؤثرة في أداء المؤسسة، قد يكون البعض منها داخل المؤسسة والبعض الآخر يكون خارجها وهي كالتالي:

1. **العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء:** وهي العوامل الناتجة عن تفاعل مختلف العناصر الداخلية للمؤسسة والتي تؤثر على أدائها، ويمكن للمسير أن يتحكم فيها ويحدث فيها تغيرات تسمح بزيادة أثارها الإيجابية أو التقليل من أثارها السلبية وهذه العوامل كثيرة ونتيجة لذلك تم تجميعها في مجموعتين هما:[2]

- **العوامل التقنية:** كقدرة المؤسسة على التحكم في الآلات الإنتاج المخزون ونوع التكنولوجيا، .... الخ وهي تتعلق بالجوانب التقنية للمؤسسة.
- **العوامل البشرية:** وهي مختلف القوى التي تؤثر على المورد البشري داخل المؤسسة كمستوى تأهيل الأفراد في المؤسسة ومدى التوافق بين مؤهلات العمال والمناصب التي يشغلونها، التحفيز، التكوين ..... إلخ.

2. **العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء** وهي العوامل الغير خاضعة لتحكم المؤسسة والتي تقع في المحيط الخارجي للمؤسسة، وبما أن المحيط متعدد الأبعاد فلا يمكن للمؤسسة التحكم في كل متغيراته، وتنقسم هذه العوامل إلى:[3]

- **العوامل الاقتصادية:** تتمثل في مجموعة عوامل كالنظام الاقتصادي الذي تتواجد فيه المؤسسة، الظروف الاقتصادية، كالأزمات الاقتصادية وتدهور الأسعار ارتفاع الطلب.

---

[1] عادل بعافية، "**هيكل الصناعة وأثره على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر،ص27.

[2] Bernard Martory, "**contrôle de gestion sociale**", librairie Vuibert, Paris, 1999, p 236

[3] عادل عشي، "**الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**"، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001/2002، ص ص 18-17.

- **العوامل الاجتماعية والثقافية:** تتكون العوامل الاجتماعية من المواقف والرغبات ومستوى الذكاء والتربية وقناعات وعادات الأفراد، أما العوامل الثقافية تتضمن نماذج الحياة والقيم الأخلاقية والفنية والتيارات الفكرية للمجتمع الذي تقع فيه المؤسسة.
- **العوامل السياسية والقانونية:** تمثل عنصرا هاما بالنسبة للمؤسسة بفرصها ومخاطرها وانعكاسات تغيراتها السريعة والمفاجئة على أدائها ونذكر من بينها الاستقرار السياسي والأمني للدولة، السياسة الخارجية المنظومة القانونية.
- **العوامل التكنولوجية** : هي معدلات الإنفاق على البحوث وتطوير وسائل الاتصال وأنظمة المعلومات وغيرها من القوى التي تساهم في حل مشاكل العمل من خلال التقنيات الحديثة.

المطلب الثاني: ماهية الأداء المالي

لقد تتطور مفهوم الأداء المالي واتسعت مجالات استخدامه حتى أصبح أحد أهم العمليات الإدارية والاستراتيجية التي تحظى باهتمام معظم المؤسسات واتخذ حيزا هاما فيها بكافة أنواعها، حيث يعتبر السبيل الوحيد في الحفاظ على بقاء واستمرار المؤسسة.

أولا: مفهوم الأداء المالي

الاداء المالي هو قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة".[1]

ويعرف ايضا " الأداء المالي هو مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.[2]

- **خصائص الأداء المالي:**

وللأداء المالي مجموعة من الخصائص تذكر منها:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة.

[1] Abdellatif Khemakhem **"la dynamique du contrôle de gestion"**, édition Dunod, 1984 ,Paris, France. P 31

[2] اسكندر نشوان وآخرون "**أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك**"، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، مجلد 05، عدد 01، جوان، 2018، ص 426.

- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر ادارتها للعمل المعالجة الخطرة.
- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في المؤسسة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل او الجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة محددة.

ثانيا: أهمية الأداء المالي

تكمن أهمية الأداء المالي في انه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسة من عدة جوانب وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات من ذوي العلاقة بالمؤسسة خدمة لمصالحهم لما يوفره الأداء المالي من معلومات الترشيد قراراتهم المالية، بالإضافة لذلك انه يمكن متابعة اعمال المؤسسة ومراقبة أوضاعها ومستويات أدائها بالموارد المتاحة والاهداف المسطرة.

وبشكل عام يمكن تلخيص أهميته فيما يلي :[1]

- متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته.
- متابعة ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة بالمؤسسة.
- المساعدة في اجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

كما يمكن حصر أهمية الأداء المالي في انه يلقى الضوء على الجوانب التالية :[2]

- تقييم ربحية المؤسسة وتحسينها لتعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم.
- تقييم سيولة المؤسسة لتحسين قدرة المؤسسات على الوفاء بالالتزامات.
- تقييم تطور نشاط المؤسسة المعرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية واستثمارها.

[1] علي حبري، "**تحليل الاداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية**"، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، عدد32 22جويلية ص 32.

[2] حمزة كيلوي ومحمد السعيد سعيدان، "**أثر تطبيق متطلبات نظام الرقابة الداخلية على الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"، بجملة اقتصاد المال والاعمال المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة الجزائر، مجلد 02، عدد 01 31 مارس 2018، ص 43-44.

- تقييم تطور حجم المؤسسة لتزويد مستخدمي البيانات المالية بمجموعة من الميزات ذات ابعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسة.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

تنقسم العوامل المؤثرة على الأداء المالي إلى قسمين والتي تتمثل في العوامل الخارجية والعوامل الداخلية.

أولا: العوامل الخارجية

تواجه المؤسسات مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على الأداء المالي منها :[1]

- منافسة المؤسسات الأخرى العاملة في نفس نوع النشاط.
- القوانين والقواعد والسياسات الجمركية والضريبية التي تطبق على المؤسسات الحالة الاقتصادية والسياسة والمالية للدولة.
- درجة التقدم التكنولوجي المتوقع في إنتاجية المؤسسة وهناك صعوبة تواجه إدارة المؤسسة للتحكم في هذه العوامل الخارجية حيث أن أقصى ما تستطيع فعله المؤسسة هو توقع الأحداث المستقبلية لهذه المتغيرات الخارجية، ومحاولة إعداد مجموعة من السيناريوهات البديلة لسلوك المؤسسة المتوقع وذلك المواجهة التطورات المتوقعة في المستقبل.

ثانيا: العوامل الداخلية: وتتلخص هذه العوامل فيما يلي:

- **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات وأعمالها، حيث يؤثر الهيكل التنظيمي على أداء المؤسسات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن أثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في المؤسسات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل الإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فعالية.
- **المناخ التنظيمي:** هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين المهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها

[1] أحمد خليلي، "**أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**"، مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، مجلد 02، العدد 02، 30 ديسمبر 2018، ص 52.

ونشاطاتها مع ارتباطها بالأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية وإعطاء معلومات لمتخذي القرارات الرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين المعايير الأداء في تصرفهم في أموال المؤسسات.

بالإضافة إلى العوامل السابقة تذكر ما يلي:

- **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات المعتمد في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها والتكيف معها واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء.
- **الحجم:** يقصد به تصنيف المؤسسات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم ويعتبر من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات سلبا فقد يشكل عائقا لأدائها فبزيادة الحجم فان عملية الادارة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية، وايجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة، وقد اجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت ان العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

تسعى المؤسسة دوما إلى تحسين وضعيتها بهدف تحقيق أهدافها ورفع فعاليتها من خلال كشفها للأخطاء التي وقعت سابقا ومحاولة تصحيحها وتفاديها مستقبلا وهذا من خلال تقييم أدائها. ويمثل تقييم الأداء أحد المراحل الأساسية للعملية الرقابية التي تتحقق اعتمادا على عدد من المقاييس بحيث يمكن أن تقيس كل مجموعة منها وظيفة او نشاط محدد.

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف أنواعها فلا يمكن لها استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص ومن أجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أداءها خاصة الأداء المالي، لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى ما يلي:

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي نذكر منها:

- عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني: " تقديم حكما له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة". [1]
- يعرف تقييم الأداء المالي على أنه "مدى تحقيق القدرة الإرادية والكمية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة الهامش أمان يزيل عنها العسر المالي ".[2]

ثانيا: أهمية تقييم الأداء المالي:

يمكن إيجاز أهمية تقييم الأداء المالي في:

- يوفر تقييم الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح الشركة من خلال سعيها المواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الكفاءة والفاعلية ومن ثم فهو أشمل من كل منهما في تعزيز أداء الشركة بمواصلة البقاء والاستمرار بالعمل.
- يوفر نظام تقييم الأداء المالي معلومات المختلف المستويات الإدارية بالشركة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات مستندا على حقائق عملية وموضوعية، فضلا عن أهمية المعلومات للأطراف الخارجية.
- يكشف عن مدى إسهام الشركة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من العوائد بأقل التكاليف والتخلص من عوامل الهدر في الوقت والجهد والمال.

[1] دادن عبد الغني، كماسي محمد أمين "**الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**"، للمؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، 2005، ص 22.

[2] عبد الغني ددان "**قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**"، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، مجلد 04 العدد 41.

- توضح عملية تقييم الأداء المالي للشركة ضمن إطار البيئة القطاعية التي تعمل فيها، ومن ثم تحديد الآليات وحالات التغير المطلوبة لتحسين مركزها الاستراتيجي.
- يساعد نظام تقييم الأداء المالي على التأكد من توفر السيولة وقياس مستوى الربحية في ظل قرارات الاستثمار والتمويل وما يصاحبهما من مخاطر بالإضافة إلى مقسوم الأرباح، في إطار السعي لتعظيم القيمة الحالية للشركة.

المطلب الثاني: القواعد الأساسية لتقييم الأداء المالي

هناك مجموعة من القواعد الأساسية تتطلبها عملية تقييم الأداء المالي ويمكن تلخيصها في:[1]

أولا: تحديد الأهداف:

إن إجراء تقييم أداء أية وحدة اقتصادية يقتضي التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق، مستعين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم، فالوحدة الاقتصادية لا يتوقف دورها حين رسم السياسات على الهدف العام لنشاطها بل يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة ومفهومة للعاملين في الوحدة الاقتصادية ولكل ذي شأن بنشاط الوحدة.

ثانيا : وضع الخطط الإنتاجية:

بعد استكمال تحديد أهداف المؤسسة لابد من وضع خطة متكاملة لإنجاز تلك الأهداف توضح فيها الموارد المالية والبشرية المتاحة للوحدة وتحديد مصدرها وكيفية الحصول عليها والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة وأساليب إعداد القوى العاملة وتدريبهم وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة.

[1] رزقي محمد، "**تحليل تأثير راس المال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة**"،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسير مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر–بسكرة ص 43.

ثالثا : تحديد مراكز المسؤولية

من الأركان الأساسية الهامة لتقييم أداء أية مؤسسة إنتاجية أن تتواجد فيها معالم واضحة ومحددة لتفويض السلطات وتحديد المسؤوليات فمركز المسؤولية هو الجهة المختصة بالقيام بنشاط معين ولها سلطة اتخاذ الوسائل الكفيلة بتنفيذ هذا النشاط في حدود الموارد الإنتاجية .

رابعا: تحديد معايير الأداء

تعتبر هذه الخطوة التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة بأكملها من أهم الجوانب في عملية التقييم، كما أنها أكثرها صعوبة في الوقت نفسه وترجع هذه الصعوبة إلى التعدد الكبير في أنواع وطبيعة النتائج التي يسفر عنها التنفيذ الفعلي لنشاط المؤسسة، وبالتالي تتعدد المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم هذه النتائج.

خامسا: توفير جهاز مناسب لتنفيذ عملية تقييم الأداء

حيث تعتبر هذه الخطوة أساس عملية تقييم الأداء، حيث يفترض وجوده قبل بدأ العملية السابقة الذكر، إذ يتكفل هذا الجهاز بجمع المعلومات والمتابعة لمختلف التطورات الحاصلة على مستوى المؤسسة أو على مستوى الاقتصاد ككل، وتسجيلها من أجل استخدامها للأغراض المحددة التي تراها الإدارة مناسبة لعملية التقييم، حيث تعتمد على مدى الدقة في جمع المعلومات وتسجيل البيانات لهذا يتوجب وضع برامج متطورة تكون مخصصة لهذا المجال :[1]

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء المالي:

عموما يمكن حصر مراحل عملية تقييم الأداء المالي في خمسة مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض، غياب واحد منها يعرقل العملية ككل.

أولا : جمع البيانات والمعلومات الإحصائية

تعد المعلومات موردا من الموارد الأساسية في عملية التسيير بمختلف مستوياته، ولكن توفر المعلومات ليس بالشيء الكافي، بل يجب على المؤسسة أن تتحصل عليها بالجودة العالية، وفي الأوقات

[1] أعمار بن مالك "**المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء**" 2006، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر 2011/2010 ص 94.

المناسبة فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء، فهي تعد بمختلف أنواعها من الوسائل الي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها الاقتصادي والحصول على مزايا تنافسية وتحقيق التنافسية المستديمة للمؤسسة . [1]

وهناك ثلاث مصادر تتحصل المؤسسة من خلالها على المعلومات وهي :

- **الملاحظة الشخصية** : وتتمثل في وجود الملاحظين في الميدان وملاحظة ما يجري فيه.
- **التقرير أو البيان الشفوي** : وتتمثل في سلسلة المحادثات واللقاءات التي تتم بين الرئيس ومرؤوسيه.
- **التقارير الكتابية** : وتتمثل في الميزانية وجدول حسابات النتائج واليومية .... الخ.

ثانيا: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية

للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير والنسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء، حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.

ثالثا: اجراء عملية التقويم

يتم اجراء عملية التقييم باستخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي تمارسه المؤسسة على ان تشمل عملية التقويم النشاط العام للوحدة أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيها بهدف التوصل الى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه.[2]

[1] عادل علي "**الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم**" – مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر–2002/2001 ص 28.

[2] زهرة مختاري "**التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التامين**" 005، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة احمد بوقرة، بومرداس الجزائر، 2010/2011، ص 90.

رابعا: اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقويم

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حضرت جميعها وان أسبابها قد حددت وان الحلول الازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت وان الخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

خامسا: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات

إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقويم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقويم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.

وتوجد اعتبارات أخرى تساعد المؤسسة على اختيار وسيلة فعالة في عملية تقييم الأداء والمتمثلة في:

- التركيز على تدعيم الإيجابيات.
- تقديم معلومات مركزة عن الأداء تكون مرتبطة بالواقع الفعلي وليس بنماذج عامة، تستخدم في جميع المواقف على السواء.
- العمل على تشجيع ودعم الابداع والقدرات الخلاقة.
- العمل على التوجه نحو الأنظمة الجديدة لتقييم الأداء كاعتماد أنظمة الاعلام الالي.

المبحث الثالث: ادوات تقييم الأداء المالي.

تسعى المؤسسات إلى تحقيق مبالغ معينة من الأرباح ، و هنا تأتي ضرورة قياس ما تم تحقيقه من خلال دراسة وتحليل وتفسير أرقام دفاتر و سجلات نشاط المؤسسة حتى يتمكن فهم مضمونها ومعرفة حالة و مركز المؤسسة ، و الاستفادة منها في رسم المخطط وتوجيه السياسات وبالتالي تمكين المدير من اتخاذ القرارات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة ، و هذا ما يعرف بعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، و يتم تقييم الأداء المالي عن طريق تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي أو عن طريق تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تستند عملية تقييم الاداء اساسا على اعداد جملة من الحسابات والتقييم والمؤشرات والنسب التي تعكس نشاط المؤسسة المالي والاقتصادي والإداري، وهذه النسب والمؤشرات تتعدد وتتفرع لكن سنذكر اهمها وقبل هذا سوف نعرف المؤشر : وهو عبارة عن معلومة كمية تقيس فعالية وكفاءة كل او جزء من عملية أو نظام بالنسبة المعيار او مخطط او هدف محدد مقبول في إطار استراتيجية المؤسسة".[1]

ويعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي. ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها.

يساهم التوازن المالي في توفير السيولة واليسر المالي للمؤسسة وتكمن أهمية بلوغ هذا الهدف في النقاط التالية:

- تأمين تمويل احتياجات الاستثمارات بأموال دائمة.
- ضمان تسديد جزء من الديون أو كلها في الاجل القصير وتدعيم اليسر المالي وتخفيض الخطر المالي.

هناك عدة مؤشرات يعتمد عليها في ابراز مدى التوازن المالي في المؤسسة والتي سنتعرض إليها فيما يلي:

1. رأس المال العامل:

من أهم مؤشرات التوازن المالي، ويسمى أيضا بهامش الأمان وسنتطرق إليه فيما يلي:

أ- تعريف رأس مال العامل:

[1] ناصر دادي عدون، ناصر محمد فتحي، "**دراسة الحالات المالية**"، دار الأفاق، الجزائر،1991 ص 23.

هناك من يطلق عليه هامش أمن للمؤسسة أو رأس المال العامل الدائم أو الصافي، ويظهر رأس المال العامل مقدرا ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها، والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة، كتوقف حركة بعض المخزونات، أو تعسر تحصيل بعض الحقوق فتتحول إلى أصول ثابتة، فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموال دائمة لتغطيتها، وبالتالي تكون قد أجرت ملائمة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم.

ب- طرق حساب رأس المال العامل:

يمكن حساب رأس المال العامل تبعا لمنظورين منظور أعلى الميزانية (1) ومنظور أدنى الميزانية (2)، وعلى هذا الأساس يحسب رأس المال العامل وفق العلاقتين التاليتين:[1]

(1)رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

=(الأموال الخاصة + الديون الطويلة)– الأصول الثابتة.

(2)رأس المال العامل = الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

=(المخزونات + قيم محققة + قيم جاهزة) – الديون قصيرة الأجل

ووفقا لقاعدة التوازن المالي، فإن الدلالة المالية لرأس المال العامل هي كما يلي: محتوى قاعدة التوزان المالي يتوجب إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات، وذلك لتفادي الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية الأقل من سنة، ولتحقيق هذا الهدف يجب أن يكون رأس المال العامل موجب أي أن:

وفي هذا الصدد نتوجه إلى دراسة حالات رأس المال العامل تبعا لكل منظور:

1. **منظور أعلى الميزانية:** يعبر رأس المال العامل عن علاقة الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة، ويمكن حصر ثلاث حالات الرأس المال العامل:

رأس المال العامل موجب: في هذه الحالة يعبر رأس المال العامل عن فائض الأموال الدائمة المتبقي بعد تمويل كل الأصول الثابتة، أي أن المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة وحققت فائضا ماليا تمثل في رأس المال العامل

[1] جمال عبد الناصر صخري، "**التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**"، مذكرة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 16.

رأس المال العامل معدوم: وهي حالة نادرة الحدوث حيث تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات، وتمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية في المؤسسة.

رأس المال العامل سالب: في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، حيث يلي جزء من هذه الاحتياجات فقط، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

2. **منظور أدنى الميزانية** : يمثل رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والقروض قصيرة الأجل، حيث يعبر رأس المال العامل من أدنى الميزانية المختصرة عن قدرة المؤسسة على الاستجابة للاستحقاقات قصيرة الأجل عن طريق تحويل أصولها المتداولة (وهي الأكثر قابلية للتحول إلى سيولة إلى نقود سائلة يتم بواسطة تسديد القروض قصيرة الأجل وهناك ثلاث حالات لهذا المؤشر :[1]

- **رأس المال العامل موجب:** أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها المتداولة، ويتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دور هام في تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.
- **رأس المال العامل معدوم** : في هذه الحالة تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة دون تحقيق فائض ولا عجز وهي حالة مثلى نادرة الحدوث .
- **رأس المال العامل سالب** : في هذه الحالة تكون الأصول المتداولة القابلة للتحصيل في الأجل القصير غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي ستسدد في الأجل القصير.

ج- العوامل المؤثرة في رأس المال العامل:

- **العمليات المنقصة من رأس المال العامل:**

1)زيادة الأصول الثابتة: قيم ثابتة، قيم معنوية، قيم أخرى

2)انخفاض الأموال الدائمة:

- نقص الأموال الخاصة: توزيع الاحتياطات توزيع أرباح الأسهم، اقتطاعات الفائدة المستغل خسائر الاستغلال.

[1] بشرى عزوز، رمزي قراس، "**مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**"، دراسة حالة المركب الصناعي التجاري الحضنة المسيلة، مذكرة الماستر في المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، /2018 ،2019 ص 19.

- تسديد الأموال المقترضة.

- **العمليات التي تزيد في راس المال العامل**

1) زيادة الأموال الدائمة: زيادة الأموال الخاصة زيادة رأس المال والاحتياطات زيادة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل.

2) انخفاض الأصول الثابتة: التنازل عن الاستثمارات المعنوية الثابتة والأخرى.

د- أنواع رأس المال العامل: هناك أنواع من رأس المال العامل، يمكن تلخيص أهمها في:

- **رأس المال العامل الخاص:** وهو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

أو

رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة – مجموع الديون

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخاص، هو البحث عن استقلالية المؤسسة اتجاه الغير، ومدى تمكنها من تمويل استثماراتها بأموالها الذاتية.

- **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، تدور في مدة سنة أو أقل، تشمل مجموعة الأصول المتداولة ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة

او

رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول – مجموع الأصول الثابتة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، وهذا يعني أننا نقوم بتحديد الأموال التي يمكن استرجاعها في فترة قصيرة وتحديد مسار المؤسسة، هل هو في طريق النمو أو التدهور.

- **رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي):** هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي أو الأصول المتداولة، ويحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الخارجي = مجموع الديون

أو

رأس المال العامل الخارجي = مجموعة الخصوم – الأموال الخاصة

الهدف من دراسة رأس المال العامل الخارجي هو تحديد مدي التزام المؤسسة بوعودها اتجاه الغير وإظهار نسبة المبالغ الخارجية التي مولت أصولها، هذا بدوره يحدد لنا مدى ارتباط المؤسسة بالغير.

1. الاحتياج في رأس المال العامل: يمكن تعريف الاحتياج في رأس المال العامل على أنه رأس المال العامل الأمثل، أي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة الذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري. وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل.

يحسب الاحتياج في رأس المال العامل بالعلاقة التالية :[1]

إ ر م ع = قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة – مجموع الأصول المتداولة

او

! رم ع = الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (مجموع الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية)

2. الخزينة: وتتمثل في الأموال الجاهزة أو الأموال تحت التصرف، وهي كل الأموال التي تمتلكها المؤسسة والموجودة في صندوقها الخاص أو البنك والتي تستطيع أن تتكون الحزينة من استخدامها فورا بخلاف الأموال التي تحصل عليها من أجال قصيرة أو متوسطة الأجل وتأخذ صيغتين:

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الدائم – احتياجات رأس المال العامل الدائم

الخزينة الصافية = استخدامات الخزينة – موارد الخزينة

ويمكن أن نميز 3 حالات للخزينة وهي :[1]

[1] إسماعيل عرياحي، "**اقتصاد المؤسسة**" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 133.

- **الخزينة الموجبة** : هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة وهناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال ليست في صالح المؤسسة، لذلك ينبغي أن تعمل المؤسسة على استعمال هذه الأموال في تسديد ديونها القصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات
- **الخزينة السالبة** : نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي تفتقر المؤسسة إلى أموال تمول بها عملياتها الاستغلالية، فتلجأ إلى الاقتراض قصير الأجل ، و إن دام الحال فإن المؤسسة تواجه خطر دائم و مستمر هذه الوضعية تعني أن رأس المال العامل لا يغطي جزء من احتياجات الدورة، بل تمول هذه الاحتياجات عن طريق ديون قصيرة الأجل، وهذا ما يسبب اختلال في الخزينة نتيجة نقص الأموال السائلة المواجهة الديون الفورية.
- **الخزينة الصفرية** : إذا كانت الخزينة صفرية فهذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياجات رأس المال العامل، وهي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير للأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت.

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية

إن استخدام النسب المالية لأغراض قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات قد أصبح من الأمور الواسعة الانتشار إلى درجة يمكن معها القول بأنه قد لا يتصور أن يتم تحليل أي بيانات عن أداء المؤسسات ومراكزها المالية بدون استخدام النسب المالية بصورة أو بأخرى.

أولا : تعريف النسب المالية:

النسب المالية عبارة عن طريقة ملائمة لتلخيص كمية كبيرة من المعلومات المحاسبية والمالية من أجل مقارنة أداء المؤسسات، وبشكل عام يمكن أن ننسب أي قم من القوائم المالية إلى رقم آخر للوصول إلى دلالة ذات معنى وعادة ما يعبر عنها كنسبة مئوية أو بعدد المرات .

كما ان النسب المالية تتميز بما يلي :

- سهولة احتساب النسب المالية .
- المظهر الكمي للنسب والذي يمكن تفسيره واستعماله في المقارنة .
- مساعدتها في الكشف عن المعلومات التي لا تكشفها القوائم المالية العادية .

1

- تعتبر النسب المالية أداة معبرة تتمتع بقدرة على إلقاء الضوء على جوانب مهمة من الناحية المالية.

ثانيا: أهمية النسب المالية في تقييم الأداء المالي:

تتلخص أهمية النسب المالية في الجوانب التالية :

- تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية .
- قياس درجة نمو الشركة والكشف عن مواطن الضعف والقوة .
- توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانية التقديرية .
- قياس الفعالية الكلية للشركة ومستوى أدائها .
- قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلالها لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.

ثالثا : أنواع النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء المالي:

هناك مجموعة من النسب المالية التي تساعد على تقييم الوضع المالي للمؤسسة وتحليله، لكن من اهم هذه النسب نجد:

1) نسب السيولة :

تشير نسب السيولة الى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها الجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي ان الأصول الجارية تتحول الى نقدية وتستخدم النقدية بدورها في سداد التزاماتها قصيرة الأجل . وتنقسم إلى:

- **نسبة التداول(السيولة العامة):** وتعتبر من أقدم النسب وأكثرها انتشارا واستخداما وتستخدم كمؤشر أولي وأساسي لمعرفة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من أصولها المتداولة التي يمكن تحويلها الى سيولة نقدية في المواعيد التي تتفق مع تاريخ الاستحقاق، وتعطى بالعلاقة التالية :[1]

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة الخصوم المتداولة

[1] زغيب مليكة وبوشنقير ميلود "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 37.

تتمثل الأصول المتداولة في المخزونات والقيم المحققة والقيم الجاهزة، أما الخصوم المتداولة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل.

تفسير حالات هذه النسبة:

- النسبة > 1 : معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الأجل، بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.
- النسبة < 1 : المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل
- النسبة = 1 : هذا يعني ان المؤسسة لديها راس مال معدوم أي عدم وجود هامش ضمان الإمكان المؤسسة من الوفاء بالتزاماتها.

- **نسبة السيولة المختصرة :** ما يؤخذ على نسبة السيولة العامة أنها تفترض أن المخزون من الأصول المتداولة الذي يسهل تحويله إلى نقدية في وقت قصير، وهذا الافتراض قد لا يكون محققا دائما فالمخزونات تحتاج في بعض الحالات لفترة زمنية حتى يمكن بيعها، وهناك احتمال بيعها بخسارة، بل قد لا تتمكن المؤسسة من بيعها على الإطلاق لذا من المناسب استبعاد المخزون من بسط نسبة السيولة العامة للوصول إلى نسبة جديدة هي نسبة السيولة المختصرة التي تعتبر مؤشرا لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول سريع التحويل إلى نقدية

وتعطى بالعلاقة التالية :

نسبة السيولة المختصرة الأصول المتداولة – المخزونات) / الخصوم المتداولة نسبة السيولة المختصرة القيم المحققة + القيم الجاهزة / الخصوم المتداولة

- **نسبة السيولة الجاهزة الانية الحالية :** تهم هذه النسبة بالأصول أكثر سيولة، وتوضح هذه النسبة مقدار النقد المتاح لدى المؤسسة في وقت معين لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل، فتقيس السيولة دون أن تأخذ بعين الاعتبار القيم المحققة والمخزونات ، وتعطى بالعلاقة التالية [1]:

[1] CLARAN WARCH." **Les rations clés du management"**. Edition: Village Mondiale.1998. p 12

نسبة السيولة الجاهزة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

2) نسب التمويل:

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة كل الملاك والدائنين في تمويل المؤسسة، وبعبارة أخرى نقيس مدى اعتماد المؤسسة على تمويلها العام على أموالها الخاصة وأموال الغير، و وتتمثل هذه النسبة فيما يلي:

- **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول ممولة بالأموال الدائمة، ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية :

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة /الأصول الثابتة

- **نسبة التمويل الذاتي:** وتعني مدى تغطية المؤسسة أصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأموال الثابتة، وتبين هذه النسبة ذلك المقدار من القروض طويلة الأجل الذي تحتاجه المؤسسة لتوفير الحد الأدنى من راس المال العامل، وتحسب كما يلي :[1]

نسبة التمويل الذاتي= الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

ونميز حالات لهذه النسبة :

إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فإن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة.

. إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة مولت قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهنا فائض من هذه الأموال.

[11] ارينة قمري، "**واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار**"، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 27 ، 28 جانفي 2009، ص 27.

- **نسبة التمويل الخارجي** : وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الاقتراض وكذا نسبة اعتمادها على مواردها المالية الخاصة، وتصاغ هذه النسبة كما يلي:

نسبة التمويل الخارجي = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

- **نسبة الاستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية.

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع

3) **نسب المردودية :**

تعرف المردودية على أنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها، وتنقسم المردودية إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي كالتالي :[1]

- إذا كانت هذه النسبة مساوية للواحد فإن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة.
- إذا كانت النسبة أكبر من الواحد يعني أن المؤسسة مولت قيمتها الذاتية بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال.

- **نسبة التمويل الخارجي:** وتقيس هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الاقتراض وكذا نسبة اعتمادها على مواردها المالية الخاصة، وتصاغ هذه النسبة كما يلي:

نسبة التمويل الخارجي = إجمالي الديون / إجمالي الأصول

- **نسبة الاستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين

[1] Josette Peyrard." **Analyse financiers".** Librairie Vuibert. 8ème éd. Paris. 1999. P P: 181/182

في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية.

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع

نسبة المردودية التجارية هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كمايلي :

المردودية التجارية = نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم

وتبين هذه النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

نسبة المردودية الاقتصادية وهي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتقاس من خلال رصيد الفائض الاجمالي للاستغلال، وتسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالية، لأنها تتحقق قبل عمليات الإهتلاك العمليات المالية وعمليات التوزيع، وتحسب كما يلي:

نسبة المردودية الاقتصادية الإجمالية= نتيجة الدورة الصافية/ مجموع الأصول

تبين النتيجة العائد من وراء استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة. نسبة المردودية المالية في إطار اقتصاد السوق على المؤسسة تحقيق مردودية مرتفعة حيث تستطيع أن تمنح للمساهمين أرباحا كافية تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمتهم في رأس مال المؤسسة، وتحسب كما يلي:

معدل المردودية المالية= نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة

وتبين النتيجة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان أفضل للمؤسسة، وتعتبر هذه المردودية الممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة.

4) **نسب الربحية :**

يقيس مدى ربحية المؤسسة على المدى القصير والبعيد لضمان استمرارية المؤسسة.

- **نسبه ربحية الأصول:** مدى ربحية الاصول بعيدا عن كيفية تمويل هذه الاصول سواء من اصول المؤسسة او الغير وذلك دون تحميل هذا العائد أي أعباء أو تكاليف.

نسبة ربحية الاصول= نتيجة الصافية / مجموع الأصول

- **نسبة المردودية التجارية** :هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها وتحسب كما يلي:

المردودية التجارية =نتيجة الدورة الصافية/ رقم الأعمال خارج الرسم

وتبين هذه النتيجة الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

- **نسبة المردودية الاقتصادية** :وهي مردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وتقاس من خلال رصيد الفائض الاجمالي للاستغلال، وتسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالية، لأنها تتحقق قبل عمليات الإهتلاك العمليات المالية وعمليات التوزيع، وتحسب كما يلي:

نسبة المردودية الاقتصادية الإجمالية = نتيجة الدورة الصافية/ مجموع الأصول

تبين النتيجة العائد من وراء استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة.

- **نسبة المردودية المالية** : في إطار اقتصاد السوق على المؤسسة تحقيق مردودية مرتفعة حيث تستطيع أن تمنح للمساهمين أرباحا كافية تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة

مساهمتهم في رأس مال المؤسسة، وتحسب كما يلي:

معدل المردودية المالية= نتيجة الدورة الصافية /الأموال الخاصة

وتبين النتيجة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، وكلما كان هذا المعدل مرتفعا كلما كان أفضل للمؤسسة، وتعتبر هذه المردودية الممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة.

- **نسبه ربحية الأموال الخاصة** : توضح هذه النسبة صافي عائد راس مال المشروع بعد خصم الضرائب.

نسبة ربحية الأموال الخاصة= نتيجة الإجمالية/ الأموال الخاصة

- **نسبة الربح الصافي:** قدرة المؤسسة على توليد الارباح بعيدا عن مختلف المصاريف.

نسبة الربح الصافي = نتيجة الصافية / رقم الأعمال

5) نسب النشاط (الدوران) :

تقيس نسب النشاط الكفاءة التي تستخدم بها المؤسسة الموجودات أو الموارد المتاحة لها عن طريق إجراء مقارنة فيما بين مستوى المبيعات ومستوى الاستثمار في عناصر الموجودات ونسب النشاط تعتبر مهمة لكل من له اهتمام بكفاءة الأداء والربحية للمؤسسة على المدى البعيد.

معدل دوران المخزون: ويحسب كالاتي

تكلفة البضاعة المباعة / متوسط رصيد المخزون

يشير هذا المعدل الى عدد المرات التي يتحول فيها المخزون الى مبيعات، وارتفاع هذا المعدل يعني زيادة نشاط المؤسسة وكفاءة ادارتها في البيع.

فترة التحصيل: وتحسب كالاتي

360 x الزبائن + اوراق القبض / رقم الأعمال

يقصد بها الفترة ما بين إتمام صفقة البيع وتحصيل قيمة فواتير البيع، وكلما كانت مدة تحصيل الزبائن صغيرة كلما توفرت السيولة في الخزينة المواجهة التزامات المؤسسة.

فترة السداد : ويحسب كالاتي:

360× الموردين المشتريات السنوية + اوراق الدفع/المشتريات السنوية

كلما كانت مدة تسديد الموردين كبيرة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة.

معدل دوران الأصول الجارية: وتحسب كالاتي:

رقم الاعمال / الأصول الجارية

يشير الى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الجارية في توليد رقم الاعمال.

معدل دوران الأصول غير الجارية: وتحسب كالاتي:

رقم الاعمال / الأصول غير الجارية

يشير الى مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة الخاصة بالمؤسسة لتوليد رقم الاعمال.

معدل دوران مجموع الأصول: يحسب كالاتي:

رقم الاعمال / مجموع الأصول

تشير إلى مدى كفاءة المؤسسة في استعمال الأصول لتحقيق هدفها في المبيعات.

خلاصة:

نستنتج من خلال هذا الفصل أن الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية أو المركز المالي للمؤسسة، ويتم ذلك عن طريق عملية التقييم بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، ومن خلال هذا الأخير يتم العمل على تصحيح الأخطاء، واتخاذ قرارات من طرف الأطراف المسؤولة .

يتوقف أداء المؤسسة المالي على مجموعة من العوامل يمكن اعتبارها محددات معتبرة للأداء المالي، من بين هذه العوامل تجد المناخ التنظيمي للمؤسسة والذي يضم العنصر البشري يتطلب تكاليف مالية في أوجه المختلفة "التعلم، التدريب"، ولكنه بالمقابل يحقق عائد.

الفصل الثالث

دراسة حالة للمؤسسة الاقتصادية

مطاحن الحضنة بالمسيلة

المبحث الأول: تقديم عام المؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية المؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

المبحث الثالث: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة.

تمهيد:

تدعيما لما تم تناوله في الجانب النظري من خلال الفصل السابق تمت محاولة إعداد دراسة حالة تتعلق بتأثير القوائم المالية على الاداء المالي، قد تم إختيار إحدى المؤسسات البارزة على الساحة الاقتصادية على مستوى ولاية المسيلة، حيث تعتبر مؤسسة مطاحن الحضنة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في الولاية ومنتجاتها من أهم المنتجات الرائدة في المنطقة، حيث تعمل هذه المؤسسة كغيرها من المؤسسات لتقديم الأفضل، ولهذا سنقوم فيها بالدراسة الميدانية من خلال تطرقنا لثلاث مباحث:

المبحث الأول: تقديم عام المؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية المؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

المبحث الثالث: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة.

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة مطاحن الحضنة

مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة، والتي تعتبر وحدة من وحدات المؤسسة الأم وهي مؤسسة الصناعة والحبوب ومشتقاتها بسطيف (مجمع رياض سطيف)

المطلب الاول: التعريف بمطاحن الحضنة وأهدافها

1- نشأة المؤسسة:

بُنيت مطاحن الحضنة،المسيلة سنة 1980 حيث تم تشغيلها لأول مرة سنة 1981 وفي أول أكتوبر 1997 تم تحويلها من مؤسسة تابعة للدولة إلى شركة تسيير ذاتية بشكل شركة مساهمة "المطاحن الحضنة"، ولديه مساهمتها الإجمالية 12.5% من 30.775 2^ عطاءة، وقد بلغ رقم أعمالها لسنة 2010 مبلغ 1.449.460.000 دج.

وتنقسم مطاحن الحضنة إلى قسمين هامين ونشاطهما كالأتي بحيث ينقسم إلى:

القسم القديم: يتكون من مساعدة واحدة حيث تم إنجازها من طرف الشركة السويسرية "بيل" بتكلفة إنجاز قدرت بـ 220.915.480.55 دج وتم تشغيلها سنة 1981.

والقسم الجديد: يتكون من مساعدة جديدة من طرف الشركة الإيطالية "غولومين" بتكلفة مشروع وصلت إلى: 563.986.101.84 دج وتم تشغيلها سنة 1993.

- المقر الاجتماعي:

تقع مطاحن الضنة، المسيلة على بعد 02 كلم عن وسط المدينة على جهة الجنوب الشرقي للطريق الرابط بين ولاية برج بوعريريج وولاية المسيلة وهذا الموقع يكسب بالإيجاب على المؤسسة لتصبح بذلك متواجدة أكثر فأكثر.

2- أهداف المؤسسة:

تسعى المؤسسة في بيئة وجودها التنافسية وشديدة من بين 24 مؤسسة لها داخل تراب الولاية فإن المؤسسة تسعى إلى تحقيق أهداف مستقبلية من أهم هذه الأهداف:

- تعظيم المبيعات مع تحسين النوعية والتكلفة الملائمة.

- زيادة القدرة التنافسية بالإعتماد على وسائل الإنتاج وتحسين توجيهها.
- محاولة التوسع على المستوى الوطني.
- الرفع من مساهمة المؤسسة.
- سد حاجات الاستهلاك من مادة الدقيق في السوق.
- المساهمة في بناء و تطوير الاقتصاد الوطني.
- حلل جو تنافسي على المستوى الوطني.
- الطموح إلى خلق جو تنافسي خارجي يزايد كمية الإنتاج وتسويقه.
- محاولة كسب رضا الزبائن والممونين على (رؤوسهم بأن التكلفة وجودة عادية.
- محاولة التغلب على المشاكل الداخلية للمؤسسة منها مشاكل الإنتاج والتوزيع والاتصالات.
- الحصول على أفضل إدارة من داخل الإدارة وخارجها.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة مطاحن الحضنة

إن الهيكل التنظيمي للمؤسسة هو بمثابة وسيلة الإعلام يمكننا من خلالها معرفة تقسيم العمل و تركيب الموارد وتوزيع الأدوار في المؤسسة وهو ما يساعدنا على جداول الاختصاصات، المسؤوليات، ويهم كل دائرة من هذه الدوائر، حتى تتضح فكرة معينة على هذه المؤسسة

شرح مختلف وظائف المؤسسة

أولا- المديرية العامة: يشرف على تسييرها الرئيس المدير العام للوحدة، مهمته الأساسية في التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة ولهذا تركز له عدة مهام أهمها:

- الاتصال بكل السلطات المعنية بنشاط المؤسسة.
- يعتبر الواجهة الأولى للوحدة.
- التنسيق بين الوحدة ومثيلاتها من نفس القطاع.
- يقوم بالربط بين جميع الدوائر، والأقسام الداخلية وينسق منها.

- يقوم المدير العام يوميا بإعلام الرئيس المدير العام للشركة الأم.
- وتشمل المديرية العاملة

1 – مراقبة التسيير: تتكون من فرد واحد يقوم بدور نائب المدير ويعتبر الذراع الأيمن لله وله عدة مهام، وهي:

- التحضير الاجتماعات والمشاركة فيها.
- هو أمين مجلس الإدارة والذراع الأيمن للمدير ويستلم البريد المتعلق بالإدارة ويقوم بالرد عليه
- إعداد التقارير وإصدارها سواء تلك الموجهة للمؤسسة الأم أو الموجهة للموزارة الوصية.

القدم الاستشارة المدير فيما يخص القرارات المتعلقة بريادة الإنتاج.

يقدم دراسة تقييمية الإدارة فيما يخص مبيعات المؤسسة على عدة سنوات.

إعداد مختلف الموازنات التقديرية ومراقبتها باستمرار.

اكتشاف الانحرافات ومحاولة تصحيحها.

– إعداد لوحة القيادة لمختلف الأنشطة في المؤسسة.

تقديم النصح والاستشارة للمصالح الأخرى.

جمع المعلومات المتعلقة بالنشاط وتحليلها وتبويبها لاستخدامها فيما بعد في إعداد الوازنات.

تقديم شرح للإدارة أسباب الانحراف إلى وحدات وتقديم شرح الإيجابيات إن لم توجد الانحرافات.

2–**مصلحة الوقاية:** والأمن ومهات حماية المؤسسة داخلي وكذا الوقاية الخاصة من ناحية الحرائق والسرقة وحركة مختلف وسائل النقل في الوحدة وحمايتها من كل الأخطار.

3– الاستشارة القانونية :حيث يقوم المدير العام باستشارته أو مناقشته في القرارات التي سوف تصدرها المؤسسة، وذلك التعادي الوقوع في خطأ قانوني وهو المكلف بالمنازعات التي تدخل فيها المؤسسة سواء كانت بين المؤسسة وموردیها أو زبائنها أو داخل المؤسسة.

4- **مسؤول النوعية** :حيث يهتم بنوعية الإنتاج وفقا للمعايير المعدة دوليا سواء كانت هذه المعايير قانونية متمثلة في العملية الإنتاجية والخدمية الكمية والتعليف أو معايير الناحية متمثلة في الجودة والمقدار.

5- **المراجعة:** يعمل الصالح المؤسسة، تتمثل مهامه في المراقبة الداخلية الأعمال المصالح والمديريات وكذلك يعمل على التوجيه بالإضافة إلى اعضاء تقارير الرئيس المدير العام حول أعماله

ثانيا- مديرية الإستغلال: تتمثل مهمتها في تزويد المدير العام بكل المعلومات الخاصة بالإستغلال وتشمل المصالح التالية وهي:

-1- مصلحة التموين: وعمله المصلحة خاصة بدخول المواد واللوازم الخاصة بالعملية وتنقسم إلى فرعين هما:

فرع التغيير وشراء الحبوب ومهمته شراء الحبوب وتغيير النوعية.

فرع المشتريات وهذا الفرع خاص بتسجيل كل عمليات الشراء.

2 - مصلحة الإنتاج : مهمتها مختصة بالعملية الإنتاجية الكاملة أي من دخول المادة الأولية إلى خروجها كنتج العالي مرورا بكل دورات العملية الإنتاجية وتهتم برسم وتنظيم مخطط الإنتاج وعمليات تنفيذه في ورشات الإنتاج والعمل على إحترام كل مراحل الإنتاج وطرق تنفيذها المجندة عمليا، كما تعمل على استمرارية الإنتاج وذلك بتخصيص أفواج عمل تعمل بالتدوب طينة 24 ساعة، ولهذا تعتبر من أهم المصالح وتنقسم عمل: المصلحة إلى مصنعين هما:

أ- **مصنع التحويل رقم (01):** يضم آلات تحويل القمح الصلب إلى سميد بطاقة إنتاجية قدرها 5500 خلال 24 ساعة.

ب-مصنع التحويل رقم (02): يضم آلات تحويل القمح الصلب واللين إلى سميد وفرينة على الترتيب بطاقة إنتاجية قدرها 1500 قنطار من القمح الصلب و 1500 من القمح الملين خلال 24 ساعة.

1-2- الطاقات الإنتاجية :

السميد: 30630 قنطار في اليوم (سميد ممتاز : 64% نسبة إستخلاص).

الدقيق (الفرينة): 1.080 قطار في اليوم (دقيق خبر : 72% نسبة استخلاص).

كما أن مصلحة الإنتاج تتفرع إلى ثلاثة فروع:

- فرع محاسبة المواد.

فرع الطحن والإنتاج.

فرع الشحن والتوضيب.

3-**مصلحة الصيانة** : وهذه المصلحة مهمتها إصلاح العطل آلات الإنتاج وتشغيل هذه الأجهزة 2 ما /24/ ما وتتفرع هذه المصلحة إلى:

-**فرع الإلكتروميكانيك** ومهمته صيانة الأجهزة الكهربائية.

- **فرع الميكانيك العام** وهو فرع خاص بصيانة الآلات الطاحنة والمشاحنات.

4- **مصلحة تسيير المخزونات:** تتكفل بتخرين المواد الأولية والمنتجات ودوره الرئيسي تسجيل حركة المخزون والقيام بعملية الجرد الشهرية والسنوية وتتفرع إلى ثلاثة فروع متمثلة في:

فرع الاستقبال وتخزين الحبوب.

فرع تسيير مخزونات الأكياس.

فرع تسيير قطع الغيار والتجهيزات.

5-مصلحة النقل: تقوم هذه المصلحة بعمليات شحن ونقل المنتجات إلى الزبائن المسجلين في دفاتر التوريد.

ثالثا- مديرية الإدارة المالية: ومهمتها خاصة بشؤون الإدارة والعمليات المانية والتنسيق بين مصالحها والمتمثلة في:

-**مصلحة المحاسبة والمالية:** تعتبر من أهم النشاطات حيث أن لها علاقة مع جميع المصباح الأخرى ويقع على عاتقها تسجيل كل العمليات المتعلقة بالنشاط التجاري مع الوحدات وتتفرع هذه المصلحة إلى:

فرع المالية والصندوق.

فرع المحاسبة العامة.

- فرع محاسبة المبيعات.

فرع المحاسبات.

-**مصلحة الموارد البشرية** : لما علاقة مباشرة مع العمال حيث تختم بتسير وإدارة الشؤون الإدارية للعمال وكيميه لتنظيم الموارد البشرية داخل الوحدة بكمية تتماشى مع متطلبات العمل من أجل تكييف الوسط العمالي وتتفرع هذه المصلحة الى:

فرع تسيير المستخدمين

فرع الخدمات الاجتماعية.

-**مصلحة الإعلام الآلي**: يعمل هذا المكتب بتسيير كل ما يتعلق بوسائل الإعلام الآلي ومتطلباته.

-**مصلحة الوسائل العامة**: من مهامها:

متابعة جميع الأشغال التابعة للوحدة.

المتابعة الميدانية للإستثمارات.

رابعا- مديرية التجارة: ومهمتها تتعلق بكل ما له علاقة بالتجارة والمعاملات التجارية كإبرام العقود مع المتعاملين وكذا القيام بدراسة معمقة للسوق ووضع الميزانيات التقديرية على أساسها، وتسويق وبيع المنتجات سواء لنقاط البيع التابعة لها أو البيع مباشرة من الوحدة عن طريق الفوترة، والتنسيق بين مصالحها تتفرع إلى:

مصلحة التوزيع بالجزائر.

مصلحة التوزيع الولاية.

مصلحة التسويق.

مصلحة البيع.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لمطاحن الحضنة بالمسيلة للفترة (2022-2023)

تعد القوائم المالية المرآة العاكسة الصورة أي مؤسسة اقتصادية ومن خلالها يتمكن كل من المساهمين والمقرضين وباقي الأشراف ذات العلاقة بالمؤسسة من تقييم أدائها، ومن خلال عمل المبحث ستحاول عرض أهم القوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة الفترة (2022-2023) المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج والميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول: عرض ميزانية مطاحن الحضنة بالمسيلة

تقوم مؤسسة مطاحن الحضنة بإعداد الميزانية المحاسبية مثلها مثل باقي المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وذلك حسب النظام المحاسبي والمالي وطبيعة نشاطها وذلك كما هو مبين في الملاحق

فالميزانية تتكون من جانبين أساسيين هما: الأصول والخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي حصل علها المؤسسة، أما الخصوم فتمثل الموارد المالية التي هي تحت تصرف المؤسسة.

1- **جانب الأصول لميزانية المؤسسة :**

الجدول التالي يظهر ميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة "جانب الأصول".

الجدول رقم (08) يظهر جانب الاصول لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة

البيان	2022	2023
أصول غير متداولة		
تثبيتات غير عينية	314000.00	379400.00
تثبيتات عينية	1668408029.38	1684075346.70
الأراضي	255898153.36	255898153.36
المباني	777685761.99	757300591.67
المنشآت التقنية		
المعدات والأدوات الصناعية		
تثبيتات عينية أخرى	543409683.35	604254076.96

تثبيتات في شكل إمتيازات		
التثبيتات الجاري إنجازها		
تثبيتات مالية		
سندات الفروع المنتسبة المساهمات والديون الدائنة الأخرى السندات المثبتة الأخرى القروض والأصول المالية الغير جارية الأخرى		
الضرائب المؤجلة على الأصول	20550786.90	22829477.18
Hمجموع الاصول غير المتداولة	1689272816.28	1707284223.88
أصول متداولة		
منتجات قيد التنفيذ	280447606.19	414033886.85
المواد الأولية واللوازم	117014450.49	228570976.29
التموينات الأخرى		
المخزونات من المنتجات		
محزونات أخرى	127673441.13	149712396.34
ديون واستخدامات مماثلة		
ديون على الضرائب الزراعية		
ديون ضمن المجموعة		
الزبائن	175514390.40	155142839.51
مدينون أخرون		
الضرائب وما يماثل	5978647.56	5978647.56
ديون أخرى واستخدامات مماثلة		
الموجودات وما يماثلها		
التوظيفات والأصول المالية الحارية الأخرى		
الخزينة	603400389.84	748731841.97
مجموع الاصول المتداولة	1225181647.80	1546846014.09
مجموع الاصول	2914454464.08	3254130237.97

المصدر من إعداد المطالبين اعتمادا على التقارير المالية والملحق رقم (01).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أصول الميزانية عرفت ارتفاع بالمقارنة مع السنة الماضية وهذا راجع للارتفاع الملحوظ في معظم عناصر تركيبة الأصول للمؤسسة فمثلا هناك ارتفاع في الخزينة بنسبة مقارنة بالسنة الماضية.

2 جانب الخصوم لميزانية المؤسسة:

الجدول التالي يظهر ميزانية مطاحن الخصلة من "جانب الخصوم"

الجدول رقم (09) يظهر جانب الخصوم لميزانية مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

البيان	2022	2023
الأموال الخاصة		
رأس المال صادر		
رأس المال غير مستعان به		
علاوات واحتياطات		
فارق إعادة التقييم		
النتيجة الصافية	520317484.17	634803921.40
تسوية نتيجة تغيير الطريقة تصحيح الأخطاء		
أموال خاصة أخرى		
	2147842454.25	2224938804.33
مجموع الأموال الخاصة	2668159938.42	2859742725.73
الخصوم غير متداولة		
إعانات التجهيز		
سندات الخزينة		
إقتراضات أخرى وديون مماثلة		
الديون المرتبطة بالمساهمات	43362793.59	49584083.13
ديون أخرى غير جارية		
منتوجات أخرى وأعباء مؤجلة		
المكونات المعاشات والالتزامات الممالك		
المؤونات للأعباء (الضرائب تحديد التثبيتات)		
الجاري إنجازها.		

المؤونات الأخرى للأعباء		
المؤونات والمنتوجات		
الضرائب المؤجلة على الخصوم		
مجموع الخصوم غير المتداولة	**126567665.34**	**136751549.99**
الخصوم المتداولة		
سندات الخزينة		
ديون على الضرائب الزراعية		
ديون ضمن المجموعة		
موردو المواد الأولية		
موردون آخرون والحسابات الملحقة	58153265.72	130491514.32
الضرائب	302680.00	11261.00
ديون أخرى جارية	61270914.60	127033186.93
خزينة الخصوم		
موردون آخرون والحسابات الملحقة		
الضرائب		
ديون أخرى جارية		
لخزينة الخصوم		
مجموع الخصوم المتداولة	119726860.32	257635962.25
المجموع العام للخصوم	2914454464.08	3254130237.97

المصدر : من إعداد الطالبان إعتمادا على التقارير المالية والملحق رقم (02)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن خصوم المؤسسة في سنة 2023 عرفت ارتفاعا مقارنة بالسنة الماضية، وهذا راجع إلى الزيادة الملحوظة في النتيجة الصافية والانخفاظ في مجموع الديون وبالأخص الديون الأخرى الجارية.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج خلال الفترة (2022-2023)

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يتم بموجبها تحديد إرادات وتكليف الدورة المالية، فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة مالية ما، والجدول الموالي يوضح حساب النتيجة حسب الطبيعة لمؤسسة مطاحن الحضنة الذي من خلاله يمكن تقييم أداء المؤسسة للمفترة المعنية.

الجدول رقم (10) جدول حسابات النتائج لمؤسسة مطاحن الحضنة حسب الطبيعة

البيان	2022	2023
رقم الأعمال	3919315110.50	4521986012.60
مبيعات من البضائع	120564163.85	204373880.74
مبيعات من المنتجات التامة	3792205821.65	4314397131.86
مبيعات من المنتجات الوسيطية	6545125.00	3215000.00
مبيعات المنتجات الأخرى		
خدمات الأخرى		
تغير مخزون المنتجات التامة وقيد التنفيذ	18797116.70	17947758.02
مهمة بين وحدات الإنتاج المثبتة		
اعانات الاستغلال	165683429.96	148637918.10
	-218342685.30	-217148364.12
1-انتاج الفترة	**3885452971.86**	**447142332460**
مشتريات مستهلكة	-2736663958.36	-3165905153.80
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	-252803209.52	-303862524.23
2-استهلاك الفترة	**-2989467167.88**	**-3469767678.03**
3-القيمة المضافة للاستغلال	**895985803.98**	**1001655646.57**
أعباء المستخدمين	-268588703.65	-302759544.11
ضرائب ورسوم والمدفوعات المشايعة	-3763255.87	-3549335.19
4-الفائض الإجمالي للاستغلال	**623633844.46**	**695346767.27**
المنتجات العملياتية الأخرى	2640138.67	51595501.84
الأعباء العملياتية	-9306202.68	-2970203.41
مخصصات الإهتلاكات والمؤونات		
مخصصات عن خسائر القيمة والمؤونات		
إسترجاع عن خسائر القيمة والمدونات		
5-نتيجة الإستغلال (التشغيلية)	**543982455.25**	**638746520.66**
نواتج مالية		
أعباء مالية		
6-النتيجة المالية		

7-النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)	**543982455.25**	**6387465520.66**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (التغيرات) على النتائج العادية مشاركة العمال للاستفادة. مجموع نواتج النشاطات العادية مجموع أعباء النشاطات العادية	-23664971.08	3942599.26-
8-النتيجة الصافية للنشاطات العادية	**520317484.17**	**634803921.40**
العناصر غير العادية (نواتج) العناصر الغير العادية (أعباء)		
9-النتيجة غير العادية		
10-النتيجة الصافية للفترة	**520317484.17**	**634803921.40**
الحصة من النتائج الصافية للشركات موضح المعادلة (1)		
11-النتيجة الصافية للمجموعة المدمجة		
منها حصة ذوي الاقلية (1) حصة المجمع (1)		

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2022-2023).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه غياب النتيجة غير العادية، وهذا ما جعل النتيجة الصافية بعد الضريبية للفترة هي نفسها النتيجة العادية للفترة، فالنتيجة غير العادية تؤثر في النتيجة الصافية بالزيادة (+) والنقصان (-)

المطلب الثالث: عرض الميزانية المالية المختصرة

الجدول رقم (11) الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الأصول

البيان	2022	2023
الأصول الثابتة	1689272816.28	1707284223.88

مجموع الأصول الثابتة	**1689272816.28**	**1707284223.88**
أصول متداولة		
قيم الاستغلال	280447606.19	414033886.85
قيم قابلة للتحقق	34133365.17	384080285.20
قيم جاهزة	603400389.84	748731841.97
مجموع الاصول المتداولة	**1225181647.80**	**1546846014.09**
مجموع الأصول	**2914454464.08**	**3254130237.97**

المصد:ر من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة الفترة (2022-2023).

من خلال الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة 2022-2023،وتركيبة أصولها نلاحظ أن الأصول الثابتة للمؤسسة قد ارتفعت سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، أما من جانب الأصول المتداولة فنلاحظ أن قيم الإستغلال سجلت ارتفاعا في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 وهذا ما يدل على أن المؤسسة لديها مشكل في تصريف مخزونها، ونلاحظ أيضا ارتفاع في القيم الجاهزة سنة 2023 مقارنة مع سنة 2022 وهذا ما يدل على أن المؤسسة لم تستثمر أموالها لتوسعة نشاطها، ونلاحظ أيضا أن القيم القابلة للتحقيق سجلت زيادة خلال سنة 2023.

الجدول رقم (12) الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة مطاحن الحضنة جانب الخصوم

البيان	2022	2023
الأموال الدائمة		
الأموال الخاصة	2668159938.42	2859742725.73
ديون طويلة الأجل	126567665.34	136751549.99
مجموع الاموال الدائمة	**2794727603.76**	**2996494275.70**
ديون قصيرة الاجل	119726860.32	257635962.25
مجموع الخصوم	**2914454464.08**	**3254130237.97**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2022-2023).

من خلال الميزانية المالية المختصرة المؤسسة مطاحن الحضنة خلال فترة 2022-2023 وتركيبة خصومها، نلاحظ أن إتجاه تغير الأموال الخاصة ارتفع سنة 2023 مقارنة ب 2022 فهي تمثل وزن

نسبي كبير من إجمالي الخصوم، أما الديون قصيرة الأجل استمرت في الارتفاع،أما الديون طويلة الأجل فنلاحظ إرتفاع، من إجمالي الخصوم سنة 2023 مقارنة بسنة 2022.

المبحث الثالث: تحليل المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة.

لقياس قدرة مؤسسة مطاحن الحضنة على مواجهة التزاماتها بتواريخ إستحقاقها، وكذا إمكانية خلق عوائد مالية تساعدها على تطوير نشاطها وتوسيعه، سنقوم بتحليل وضعيتها المالية، وذلك بالإعتماد على أهم مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية من خلال قوائمها المالية المتاحة خلال فترة 2022-2023

المطلب الأول: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

ستقوم من خلال هذا المطلب بتشخيص وتحليل الوضعية المالية للمؤسسة موضوع الدراسة الإعتماد على مؤشرات التوازن المالي وهي: رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل، الخزينة.

حساب رأس المال العامل (FR): يعتبر رأس المال العامل مؤشر أساسي لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، ويحسب بالعلاقة التالية الموضحة في:

الجدول رقم (13): يوضح تطور رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة

البيان	2022	2023
الأموال الدائمة	2794727603.76	2996494275.70
-الأصول الثابتة	1689272816.28	1707284223.88
رأس المال العامل	**1105454787.48**	**1289210051.82**
الأصول المتداولة	1225181647.80	1546846014.09
ديون قصيرة الأجل	119726860.32	257635962.25
رأس المال العامل	**1105454787.48**	**1289210051.82**

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة (2022-2023).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل المؤسسة مطاحن الحضنة خلال الفترة المدروسة كان موجبا وشهد ارتفاع في سنة 2023 مقارنة بالسنة السابقة 2022 ويرجع هذا إلى زيادة في الاستدانة القصيرة الأجل، رغم هذا لقد حققت المؤسسة إحدى شروط التوازن ورأس المال العامل موجب، وما يمكن قوله أن المؤسسة استطاعت أن تغطي جميع أصولها المدينة التي تمتلكها بأموالها الدائمة، هذا ما يؤكد

أن المؤسسة تمتلك هامش أمان تستطيع من خلاله تسديد ديونها القصيرة الأجل في حال عدم التوافق أجال تحويل الأصول المتداولة (المخزونات مثلا).

أنواع رأس مال العامل: الجدول الموالي يظهر حساب مختلف أنواع رأس المال العامل للمؤسسة :

الجدول رقم (14): يوضح أنواع رأس المال العامل لمطاحن الحضنة بالمسيلة

البيان	2022	2023
الاموال الخاصة	2668159938.42	2859742725.73
-الأصول الثابتة	1689272816.28	1707284223.88
رأس المال العامل الخاص	978887122.14	1152458501.85
مجموع الخصوم	2914454464.08	3254130237.97
-الأموال الخاصة	2668159938.42	2859742725.73
رأس المال العامل الأجنبي	246294525.66	394387512.22
مجموع الأصول	2914454464.08	3254130237.97
-الأصول الثابتة	1689272816.28	1707284223.88
رأس المال العامل الاجمالي	1225181647.80	1546846014.09

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة 2022-2023

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات هي:

-1- **بالنسبة لرأس مال العامل الخاص** نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص خلال السنتين 2022 2023 كان موجب، هذا يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من خلال مواردها الخاصة دون الاعتماد على الموارد الخارجية وبالتالي فالمصادر الداخلية كانت كافية لتمويل استثماراتي وهو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم المتنعمة للأطراف الخارجية ولوضعيتها المالية

2- **بالنسبة لرأس المال العامل الاجنبي** نلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة للمؤسسة وهذا بسبب زيادة الديون طويلة الأجل مقارنة بالسنة التي قبلها وهذا ما يفسر أن المؤسسة غير مستقلة ماليا بحيث يوجد دخل للأطراف الخارجية في سياستها المالية.

3- **بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي** نلاحظ ارتفاع رأس المال العامل الإجمالي في سنة 2023 مقارنة بالسنة الماضية وهذا يدل على امتلاك المؤسسة سيولة معتبرة.

2- حساب احتياجات رأس المال العامل

احتياجات رأس المال العامل الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) – (الديون نصيرة الأجل – السلفات المصرفية).

أي: " إحتياجات الدورة الأصول المتداولة – القيم الجاهزة

موارد الثورة الديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية.

والجدول التالي يظهر احتياجات رأس مال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة

الجدول رقم (15): الجدول التالي يظهر إحتياجات رأس المال العامل لمؤسسة مطاحن الحضنة.

البيان	2022	2023
إحتياجات الدورة	621781257.96	798114172.12
موارد الدورة	119726860.32	257635962.25
احتياجات رأس المال العامل	502054397.64	540478209.87

المصدر من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة الفترة (2022-2023).

تلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن احتياجات رأس المال العامل موجب وهذا يدل على وجود احتياجات دورة الاستغلال، اذا لم تحقق شرط التوازن الثاني (إحتياجات رأس المال العامة موجب).

3 حساب الخزينة (TN)

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح كيفية حساب الخزينة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة.

الجدول رقم (16): الجدول يوضح كيفية حساب النتيجة الصافية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة.

البيان	2022	2023
رأس مال العامل	1105454787.48	1289210051.82
احتياجات رأس مال العامل	502054397.64	540478209.87
النتيجة الصافية	603400389.84	748731841.97
القيم الجاهزة	603400389.84	748731841.97
التسبيقات البنكية	0	0

النتيجة الصافية	603400389.84	748731841.97

المصدر من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2022-2023)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الخزينة خلال الفترة محل الدراسة موجبة، وهذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة وهناك فائض يعبر عن رصيد الخزينة، إلا أن تجميد الاموال في خزينة المؤسسة ليس في صالحها حيث لم تقم المؤسسة بتوظيف أموالها في مشاريع استثمارية.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

بعد التطرق لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات التوازن المالي سنقوم الآن باستخدام النسب المالية وهي: نسب السيولة نسب النشاط، نسب الربحية نسب المديونية.

1- **حساب نسب السيولة:** نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في أجالها المحددة، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (17) نسب السيولة لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

البيان	2022	2023
نسبة التداول= الأصول المتداولة /الخصوم المتداولة	1225181647.80	1546846014.09
	119726860.32	257635962.25
	10.23	6.00
نسبة السيولة السريعة= (الأصول المتداولة - المخزون)/الخصوم المتداولة	944734041.61	1132812127.42
	119726860.32	257635962.25
	7.89	4.39
نسب النقدية= (النقدية + شبه النقدية)/ الخصوم المتداولة	603400389.84	748731841.97
	119726860.32	257635962.25
	5.03	2.90

سرعة دوران النقدية= صافي المبيعات السنوية /(النقدية + شبه نقدية)	3919315110.50	4521986012.60
	603400389.84	748731841.97
	6.49 مرة	6.03 مرة

المصدر من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2022-2023).

1-**1 تحليل نسب التداول:** نلاحظ من الجدول أعلاه ان الأصول المتداولة تغطي الديون القصيرة الأجل خلال الفترة

المدروسة، وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة لا تعاني من مشاكل سداد التزاماتها، حيث كلما كانت النسبة أكثر من 1 كانت أحسن.

2-**1 تحليل نسب السيولة السريعة:** نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة السريعة أكثر من الواحد، ويفسر هذا بأن القيم الجاهزة والقابلة للتحقق لغضي مجموع الديون القصيرة الأجل مع وجود فائض، ويدل هذا على أن المؤسسة قادرة على تسديد ديون القصيرة الأجل بالإعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها، رغم استبعاد المخزون السلعي الذي يأخذ وقت لتحويله إلى النقدية.

3-1 تحليل نسبة النقدية: من الجدول المبين أعلاء تلاحظ أن نسبة النقدية للمؤسسة خلال فترة الدراسة كانت نسب مرتفعة، وهذا يدل على أن المؤسسة احتفظت بأموال سائلة أكثر من حاجتها، وهذه تزيد من ثقة الجهات التمويلية للمؤسسة.

4-1 **دوران النقدية:** من خلال الجدول أعلام نلاحظ أن سرعة الدورات النقدية سريع وهذا مؤشر جيد للإستخدام الفعال للنقدية.

1- **2- تحليل نسب الربحية** تعبر نسب الربحية عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات أو من الأصول المتاحة، والجدول التالي يظهر أهم نسب الربحية:

جدول رقم (18): يوضح نسب الربحية لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة.

البيان	2022	2023
نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات= صافي الربح /صافي	520317484.17	634803921.40
	3919315110.50	4521986012.60

المبيعات ×100	%13.00	%14.00
العائد على الأصول= صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول× 100	520317484.17	634803921.40
	2914454464.08	3254130237.97
	%18.00	%20.00
العائد على حقوق الملكية= صافي الربح بعد الفوائد والضرائب / حقوق الملكية ×100	520317484.17	634803921.40
	2668159938.42	2859742725.73
	%20.00	%22.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة الفترة (2022-2023).

1-2 نسبة صافي الربح إلى المبيعات: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هامش الربح قد ارتفع ارتفاع طفيف خلال سنة 2023 مقارنة بسنة2022، وهي نسب ضعيفة وهذا راجع إلى السيولة المحسنة في الخزينة.

2-**2 نسبة العائد على الأصول:** نلاحظ من الجدول أعلاه ومن خلال النسب المحققة أن نسبة العائد على الأصول قد ارتفع في سنة 2023 وقدر ب 20.00% مقارنة بسنة 2022 التي قدرت بـ 18.00% أي أن كل دينار يستثمر في الأصول يحقق دخلا مقداره 20.00 دينار

3-**2 معدل العائد على حقوق الملكية:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاء أن المستثمر يحصل على ربح بنسبة 20.00% سنة 2022 وفي سنة 2023 تحصل على ربح بقدر 22.00% لكل دينار إستثمر في المؤسسة، والملاحظ أن ربح المستثمرين في ارتفاع.

3- **تحليل نسب النشاط** :تكمن أهمية هذه النسب في كونها أداة تقيس وتوضح كيفية تسيير المؤسسة مجموع أصولها ومواردها، إذ تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصولها في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): يوضح نسب النشاط لمؤسسة مطاحن الحضنة المسيلة.

البيان	2022	2023
معدل دوران مجموع الأصول= المبيعات	3919315110.50	4521986012.60

الصافية السنوية/ صافي مجموع الأصول ..... مرة	2914454464.08	3254130237.97
	1.34 مرة	1.38مرة
معدل دوران الأصول الثابتة= المبيعات الصافية السنوية /صافي مجموع الأصول الثابتة ..... مرة	3919315110.50	4521986012.60
	1689272816.28	1707284223.88
	2.32 مرة	2.64 مرة
معدل دوران العملاء= (مستحقات العملاء/ رقم الأعمال) ×360	175514390.40	155142839.51
	3919315110.50	4521986012.60
	14 يوم	10أيام
معدل دوران الموردين (مستحقات الموردين/ المشتريات) × 360	58153265.72	130491514.32
	2736663958.36	3165905153.80
	7 أيام	14 يوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2022-2023).

3-1 معدل دوران مجموع الأصول: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران مجموع الأصول ثابت حيث قدر ب 1.38مرة أي أن كل دينار يتم إستثماره في الأصول يحقق 1.38دينار على شكل مبيعات، وهذا دليل على الاستغلال الجيد لهذه الزيادة لأنها تحقق مبيعات كافية تتناسب مع حجمها.

3-2 معدل دوران مجموع الأصول الثابتة: من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول الثابتة ارتفع بمقدار طفيف سنة 2023 قدر ب 2.64 مرة مقارنة بسنة 2022 ب 2.64 مرة أي أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد 2.64 دينار من المبيعات وهذا يدل على كفاءة الإدارة على استغلال أصولها.

- **3-3- معدل دوران العملاء والموردين:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المدة الممنوحة من قبل المؤسسة للزبائن أو المدد الممنوحة من طرف الموردين للمؤسسة صغيرة جدا، وهذا يفسر على أن المؤسسة بعيدة عن سياسة البيع والشراء بالأجل أي أنها تتعامل مع متعامليها قدا، وهذا ما يفسر احتفاظ المؤسسة بالنقدية الزائدة كما تم الإشارة ليه سابقا.

4- نسب المديونية وتشير نسب المديونية إلى مدى إعتماد المؤسسة على الديون في تمويل استثمارتها، والجدول التالي يظهر أهم نسب المديونية.

الجدول رقم (20): يوضح نسب المديونية لمؤسسة مطاحن الحضنة.

البيان	2022	2023
نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية= إجمالي الديون / حقوق الملكية ×100	246294525.66	394387512.24
	2668159938.42	2859742725.73
	%9.00	13.00%
نسبة إجمالي الديون= إجمالي الديون / إجمالي الأصول × 100	246294525.66	394387512.24
	2914454464.08	3254130237.97
	%8.00	%12.00
نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة= حقوق الملكية /صافي الأصول الثابتة × 100	2668159938.42	2859742725.73
	1689272816.28	1707284223.88
	%157.00	%167.00

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة للفترة (2022-2023).

4-1 نسبة الإقتراض إلى حقوق الملكية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية ارتفعت سنة 2023 مقارنة بسنة 2022 وهذا راجع إلى ارتفاع في الديون قصيرة الأجل، فالمؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة.

2-**4- نسبة إجمالي الديون:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة قادرة على تسديد التزاماتها عن طريق مواردها الخاصة في مواعيد استحقاقها، ونلاحظ ايضا زيادة نسبة إجمالي الديون سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، وعموما يعتبر هذا المؤشر جيد بالنسبة المؤسسة فهو يزيد من ثقة مموليها وفرص حصولها على ديون جديدة.

-3-4- نسبة حق الملكية إلى الأصول الثابتة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة سنة 2023 هي 167.00%، وهذا يدل على أن كل الأصول المدينة تمول عن طريق الأموال الخاصة للمؤسسة أي أنها ليست بحاجة إلى مواردها الخارجية لتمويل أصولها الثابتة.

خلاصة الفصل

من خلال تقييم الوضعية المالية لمؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة باستخدام مؤشرات التوازن والنسب المالية يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال فترة الدراسة 2022-2023 وذلك من خلال تحقيقها شروط التوازن رأس المال العامل موجب، إحتياجات رأس المال العامل سالب والخزينة موجبة، أي أن المؤسسة إستطاعت توفير السيولة الكافية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد إستحقاقها إضافة إلى إستقلاليتها عن الأطراف الخارجية وعدم إعتمادها بشكل كبير على المواد الخارجية في تمويل أصولها الثابتة.

خاتـــمة

الخاتمة:

من خلال تطرقنا لموضوع تأثير القوائم المالية على الأداء المالي دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة – المسيلة – ومعالجة اشكالية البحث التي تدور حول ما مدى تأثير القوائم المالية على الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ ومن خلال الفصول الثلاثة لهذه المذكرة، انطلاقا من الفرضيات الأساسية.

للقوائم المالية دور اساسي لقياس الأداء المالي للمؤسسة كما أنه أداة فعالة تمكن القائمين على المؤسسة، ومختلف المتعاملين معها من مراقبة ومتابعة نشاطها كما تقدم مؤشراته أيضا فرصة لاكتشاف نقاط القوة والضعف وأسبابهما في المؤسسة، مما يسمح بتحسين مستويات الأداء، والعمل على تصحيح الانحرافات وتفادي مسبباتها في المستقبل.

1 **اختبار الفرضيات:** من خلال هذه الدراسة تبين لنا ما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى: أظهرت الدراسة والنتائج المتوصل إليها صحة الفرضية الأولى "يعتبر التحليل المالي السبيل الرئيسي لتقييم وضعية المؤسسة. " القوائم المالية هي قوائم توضح المركز المالي والوضعية المالية وحقوق الملكية للمؤسسة موجهة خصيصا لمختلف مستخدميها لاتخاذ قراراتهم.

بالنسبة للفرضية الثانية تتمثل في "يتم تقييم الأداء المالي في جمع البيانات وتحليلها واجراء عملية التقييم واتخاذ القرار المناسب وتحديد المسؤوليات"وهي مراحل اساسية يتبعها المسير للوصول الى تقييم الاداء المالي الصحيح.

وأكدت الدراسة الميدانية صحة الفرضية الثالثة المتمثلة في "من خلال التحليل المالي للقوائم المالية يمكن تقييم الأداء المالي في مؤسسة مطاحن الحضنة" من خلال القيام بعملية التحليل المالي والوصول الى مختلف المؤشرات والنسب المالية وترجمتها تتضح الوضعية المالية للمؤسسة وتحديد مختلف الانحرافات

2 النتائج:

أ النتائج النظرية

- ✓ القوائم المالية تعطي الصورة الحقيقية للمؤسسة ويتم إعدادها محاسبيا، من أجل متابعة العمليات خلال السنة المالية الخاصة بالمؤسسة، والتي تساهم في بيان الوضع والأداء المالي للمؤسسة.
- ✓ تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتباره قاعدة معلوماتية تظهر نقاط قوة وضعف أداء المؤسسة المالي.

- ✓ تقييم الأداء المالي بمختلف مؤشراته يعطي صورة واضحة عن وضعية المؤسسة الحالية مما يساعد الإدارة على تحسين الاختلالات واستغلال الفرص.
- ✓ يعتبر الأداء المالي هدف أي مؤسسة، وتقييمه الوسيلة التي توفر المعلومات للمؤسسة وللمهتمين به من أجل اتخاذ القرارات.

ب النتائج التطبيقية:

- ✓ تعمل المؤسسة على تقييم أدائها المالي اعتمادا على قوائمها المالية، مما ينتج عنه العديد من التقارير التي تلخص وضعيتها المالية.
- ✓ أغلب المؤشرات التي قمنا بحسابها اعتمادا على القوائم المعطاة من طرف المؤسسة كانت نتائجها مقبولة، وتخدم المؤسسة مما يدل على أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة.
- ✓ رأس المال العامل موجب للسنوات محل الدراسة أي أن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها (أصولها الثابتة) باستخدام الموارد الدائمة كما أنها تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها .
- ✓ احتياجات رأس المال العامل موجب خلال فترة الدراسة مما يدل على أن مؤسسة مطاحن الحضنة تمكنت من تغطية احتياجات الدورة الاستغلالية بواسطة موارد الدورة العادية.
- ✓ الخزينة موجبة لأن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل أي أن المؤسسة في حالة جيدة وقادرة على تسديد ديونها في أجالها.
- ✓ بالنسبة للسيولة فإن المؤسسة لا تعاني من عجز في السيولة خلال فترة الدراسة وهذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة.
- ✓ المؤسسة تتمتع بالاستقلالية اتجاه دائنيها خلال سنوات الدراسة وهذا ما يسمح بالحصول على ديون إضافية.
- ✓ سجلت المؤسسة نسب مردودية جيدة بالنسبة للمردودية التجارية وهذا يدل على أن المؤسسة تتحكم جيدا في التكاليف وهذا ما يجعل المؤسسة إلى أن تكون قوية الكفاءة، وأيضا بالنسبة للمردودية الاقتصادية فهي أيضا كانت جيدة حيث ساهمت في خفض أعباء المؤسسة، أما بالنسبة للمردودية المالية فهي كذلك كانت مرتفعة وهذا ما يدل على أن المؤسسة تعتمد على التمويل الداخلي بدل التمويل الخارجي في تكوين النتيجة الصافية وهي سياسة رشيدة بالنسبة للمؤسسة.

ج التوصيات:

- ✓ اعطاء اهتمام كبير لعملية تقييم الأداء المالي وهذا لاكتشاف نقاط القوة والضعف في مركز المؤسسة.
- ✓ يمكن للمؤسسة التنازل عن بعض الاستثمارات غير المستغلة دون التأثير على طاقتها الانتاجية.
- ✓ محاولة تطوير أنظمة التسيير لرفع مستوى الأداء المالي للمؤسسة.

التكوين المستمر للمحاسبين والمحللين الماليين.

- ✓ الاعتماد على محلل مالي كفئ حتى تستطيع الرفع من مستوى أدائها المالي.

د . آفاق الدراسة

وفي ختام هذه الدراسة تقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون مفتاح بحوث أخرى وذات صلة بموضوع الدراسة وهي:

- ✓ فعالية التحليل المالي للوصول الى قرارات مالية صحيحة.
- ✓ التحليل المالي كأداة لتفعيل جودة القوائم المالية
- ✓ مصداقية معلومات القوائم المالية ودورها في تقييم أداء المؤسسة.

قائمة
المصادر
والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

1. أحمد خليلي، **أثر المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**"، أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، مجلد 02، العدد 02، 30 ديسمبر 2018.
2. اسكندر نشوان وآخرون **أثر مؤشرات الإفصاح عن المخاطر الائتمانية على تحسين الأداء المالي للبنوك**، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، مجلد 05، عدد 01، جوان، 2018.
3. إسماعيل عرياحي، **اقتصاد المؤسسة** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
4. زغيب مليكة وبوشنقير ميلود **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
5. عبد الرحمان عطية **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي** دار النشر جيطلي، الجزائر، 2010
6. مبارك لسلوس،"**التسيير المالي**"، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
7. ناصر دادي عدون، ناصر محمد فتحي، **دراسة الحالات المالية**، دار الأفاق، الجزائر، ،1991.

مذكرات:

1. ارينة قمري، **واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار**، الملتقى الوطني السادس حول الأساليب الكمية ودورها في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 27 ، 28 جانفي 2009.
2. أعمار بن مالك **المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء** 2006، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري، قسنطينة – الجزائر – 2010/2011 .
3. أوراغ حولة، **مساهمة التحليل المالي للميزانية في اتخاذ القرارات المالية** رسالة ماستر، في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة – سنة 2015 – 2016.

4. بشرى عزوز، رمزي قراس، **مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة الماستر في المالية والمحاسبة تخصص: محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، /2018 ،2019.
5. بشير بن عيشي، عمار بن عيشي،"**معايير اعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر**"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني بالمركز الجامعي، سوق أهراس، يومي25 و 26 ماي 2010.
6. جمال عبدالناصر صخري، **التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**، مذكرة الماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
7. حمزة كيلوي ومحمد السعيد سعيدان، **أثر تطبيق متطلبات نظام الرقابة الداخلية على الاداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، بمجلة اقتصاد المال والاعمال المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة الجزائر، مجلد 02، عدد 01 31 مارس 2018.
8. دادن عبد الغني، كماسي محمد أمين **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، للمؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات،304 جامعة ورقلة، 2005.
9. ربيع مسعود، **دور القيادة في أداء المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد و تسيير المؤسسة جامعة محمد خيضر بسكرة 2005 – 2006 .
10. رزقي محمد، **تحليل تأثير راس المال الفكري على الأداء المالي للمؤسسة**،اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد وتسيري مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة،– ،0227/0222.
11. زين عبد المالك ،"**القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة ماجستير، جامعة احمد بوقرة، بومرداس،2015/2014.
12. زهرة حسن العامري، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستين 2007 العراق.
13. زهرة مختاري **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التامين**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة ، جامعة احمد بوقرة، 90 بومرداس الجزائر، 2010/2011.
14. زوينة بن فرج، "**المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق**"، اطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف 2013–2014.
15. سامي الباي **دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة**، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة جامعة . خيضر39 بسكرة 2018/2019.

16. سليم بن رحمون، "**تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد**"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

17. عادل بعافية، **هيكل الصناعة وأثره على أداء المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، 0227، .

18. عادل عشي، **الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2001/2002.

19. عادل علي **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم** – مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر 2001/2002.

20. عبد الغني ددان **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة الباحث جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، مجلد 04، 41 العدد 2006،04.

21. عثمان مناحي **دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الاقتصادية**، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2008-2009.

22. علي حبري، **تحليل الاداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية** ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 27، عدد32 22،جويلية 0222، .

23. القريشي محمد **التغيير التكنولوجي وأثره على أداء المؤسسات الاقتصادية من منظور بطاقة الأداء المتوازن**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة بسكرة 2013/2014.

24. لزعر محمد سامي "**التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي**"، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة 2012/2011.

25. المجلات

26. مشري حسناء،"**دور وأهمية القوائم المالية في إتخاذ القرارات** مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008/2007.

27. معتصم دحر، **أفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية IFRS IAS بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد وآليات تطبيقه في ظل المعايير المحاسبية الدولية IFRS IAS، جامعة سعد تحلب البليدة.

الملتقيات

وردة سعاد **معايير المحاسبية الدولية IFRS IAS تداعيات وافاق تطبيقها على الاقتصاد الوطني،** ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم السير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أم البواقي.

باللغة الاجنبية

1. Abdellatif Khemakhem **la dynamique du contrôle de gestion**, édition Dunod, 1984,
2. Bernard Martory, **contrôle de gestion sociale**, librairie Vuibert, Paris, 1999.
3. CLARAN WARCH. **Les rations clés du management**. Edition: Village Mondiale.1998.
4. Eric Ducasse et autre, **Normes comptables LAS/IFRS**, Bibliothèque royale de. Belgiqwe 2005.
5. Jean françois Bosquet, et autres, **Normes LAS/AFRS que faut-il faire comment s'yapprendre**", 2eme édition organisation, Paris, 1993.
6. Josette Peyrard. **Analyse financiers**. Librairie Vuibert. 8ème éd. Paris. 1999.

ملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم المالية و المحاسبة

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: ...../..... المسيلة في: 2024/03/13

إلى السيد: .....
.....

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في **شعبة:** المالية و المحاسبة **تخصص :** محاسبة و حماية المحفظة

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	يوسف حبوش	2308509348	201992951	
02	سمير حفصي	2308508873	203941527	

عنوان المذكرة: تأثير القوائم المالية على الأداء المالي - دراسة حالة .....
.....
.....

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاءوالختم)
أ.د عزي محمد الغوثي		

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: يوسف ..... اللقب: حيو نش .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 201992951 والصادرة بتاريخ: 2017-10-31

المسجل(ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

تأثير القوائم المالية على الأداء المالي

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

الإمضاء

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
University Mohamed BOUDIAF of M'sila

Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Department of Finance and Accounting

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الإسم: سمير ..... اللقب: حفص .....

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 203941527 والصادرة بتاريخ: 2019.01.20

المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم المالية والمحاسبة.

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

تأثير القوائم المالية على الأداء المالي

دراسة حالة مؤسسة مطاحن الحضنة بالمسيلة

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: .....

الإمضاء

CIC HODNA M28

EDITION_DU:01/04/2024 14:44
EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2023			2022
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		577 653,49	198 253,49	379 400,00	314 000,00
Immobilisations corporelles		3 732 258 153,28	2 048 182 806,58	1 684 075 346,70	1 668 408 029,38
Terrains		255 898 153,36		255 898 153,36	255 898 153,36
Bâtiments		1 470 175 919,30	712 875 327,63	757 300 591,67	777 685 761,99
Groupe D'actif Destinés à La Cession		66 622 524,71		66 622 524,71	91 414 430,68
Autres immobilisations corporelles		1 939 561 555,91	1 335 307 478,95	604 254 076,96	543 409 683,35
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés (DAT plus 12 Mois)					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		22 829 477,18		22 829 477,18	20 550 786,90
TOTAL ACTIF NON COURANT		3 755 665 283,95	2 048 381 060,07	1 707 284 223,88	1 689 272 816,28
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		420 976 039,74	6 942 152,89	414 033 886,85	280 447 606,19
Stocks matiéres premiéres et fournitures		228 570 976,29		228 570 976,29	117 014 450,49
Produits finis et encours		35 750 514,22		35 750 514,22	35 759 714,57
Autres stocks		156 654 549,23	6 942 152,89	149 712 396,34	127 673 441,13
Créances et emplois assimilés					
Clients		158 481 239,78	3 338 400,27	155 142 839,51	175 514 390,40
Groupes et Associés					
Impôts et assimilés		5 978 647,56		5 978 647,56	5 999 954,55
Autres débiteurs		222 958 798,20		222 958 798,20	159 819 306,82
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		748 731 841,97		748 731 841,97	603 400 389,84
TOTAL ACTIF COURANT		1 557 126 567,25	10 280 553,16	1 516 846 014,09	1 225 181 647,80
TOTAL GENERAL ACTIF		5 312 791 851,20	2 058 661 613,23	3 254 130 237,97	2 914 454 464,08

CIC HODNA M28

EDITION_DU:01/04/2024 14:46
EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2023	2022
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis			
Dotation Définitive de l'Etat en Fonds Propres			
Autres Apports			
Prime de Fusion			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		634 803 921,40	520 317 484,17
Autres capitaux propores - Report à nouveau			
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
Liaisons Inter-Unités		2 224 938 804,33	2 147 842 454,25
TOTAL I		**2 859 742 725,73**	**2 668 159 938,42**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés-Passif		49 584 083,13	43 362 793,59
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		87 167 466,86	83 204 871,75
Prov.p/pensions et oblig.similaires		87 167 466,86	83 204 871,75
Autres Provisions			
TOTAL II		**136 751 549,99**	**126 567 665,34**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		130 491 514,32	58 153 265,72
Opérations Groupe			
Impôts		111 261,00	302 680,00
Autres dettes		127 033 186,93	61 270 914,60
Trésorerie passif			
TOTAL III		**257 635 962,25**	**119 726 860,32**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**3 254 130 237,97**	**2 914 454 464,08**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

CIC HODNA M28

EDITION_DU:01/04/2024 14:47
EXERCICE:01/01/23 AU 31/12/23

COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2023	2022
Chiffres d'Affaires		4 521 986 012,60	3 919 315 110,50
Ventes de marchandises		204 373 880,74	120 564 163,85
Ventes Produits Finis		4 314 397 131,86	3 792 205 821,65
Ventes Produits Intra-Groupe		3 215 000,00	6 545 125,00
Prestation de Services			
Autres Ventes			
Variation stocks produits finis et en cours		17 947 758,02	18 797 116,70
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation		148 637 918,10	165 683 429,96
Cession Inter Unités		-217 148 364,12	-218 342 685,30
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**4 471 423 324,60**	**3 885 452 971,86**
Achats consommés		-3 165 905 153,80	-2 736 663 958,36
Services extérieurs et autres consommations		-303 862 524,23	-252 803 209,52
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-3 469 767 678,03**	**-2 989 467 167,88**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**1 001 655 646,57**	**895 985 803,98**
Charges de personnel		-302 759 544,11	-268 588 703,65
Impôts, taxes et versements assimilés		-3 549 335,19	-3 763 255,87
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**695 346 767,27**	**623 633 844,46**
Autres produits opérationnels		51 595 501,84	2 640 138,67
Autres charges opérationnelles		-2 970 203,41	-9 306 202,68
Dotations aux Amortissements		-110 106 836,81	-88 636 611,82
Dotations aux Provisions		-3 962 595,11	-4 267 200,00
Reprise sur pertes de valeur et provisions		8 843 886,88	19 918 486,62
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**638 746 520,66**	**543 982 455,25**
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**638 746 520,66**	**543 982 455,25**
Participation des travailleurs au resultat			
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		-3 942 599,26	-23 664 971,08
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**4 531 862 713,32**	**3 908 011 597,15**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-3 897 058 791,92**	**-3 387 694 112,98**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**634 803 921,40**	**520 317 484,17**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**634 803 921,40**	**520 317 484,17**

تم

بحمد

الله